الفصل الأول

التقسيم الإدارى لمصر
فى عصر الخلفاء الفاطميين

- مقدمة
- التقسيم الإدارى لمصر فى النصف الأول من العصر الفاطمى (الكور الصغرى).
- الأقسام الإدارية كما أوردها الكتاب القدامى والمحدثون.
- التقسيم الإدارى فى النصف الثانى من العصر الفاطمى (الكور الكبرى).
- مضمون التقسيم عند الكتاب القدامى والمحدثين.
- تعليق الباحثة.

الفصل الأول
التقسيم الإداري لمصر فى عصر الخلفاء والفاطميين

مقدمة:-

لا شك أن التنظيم الإدارى لأية دولة لا يتأتى إلا بعد أن تستقر قواعدها، وتستقيم أمورها، حيث يكفل هذا للدولة البدء فى وضع التخطيط الذى يقوم عليه الحكم بها[١]. وإذا كنا نتحدث عن النظام الإدارى فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين (٣٥٨ – ٥٦٧هـ / ٩٦٩ – ١١٧١م)، فمن الثابت –كما ذكرنا– أنه ما هو إلا امتداد للتنظيم الإدارى الذى كان سائدا فى مصر قبل ذلك، إذ أن النظام الإدارى فى مصر الفاطمية هو الميراث المباشر للنظام القديم،والذى يمتد بأصوله فى القرون السابقة على الفتح الإسلامى لمصر (٢١هـ / ٦٤٢م). وقد تأصل هذا التنظيم[٢]، وزاد رسوخه قبل مجيء الفاطميين[٣].

حقيقة أنه بمجيء الفاطميين ودخولهم مصر (٣٥٨هـ / ٩٦٩م) استقلت مصر استقلالا تاماً، وأصبحت مقرا لخلافة مستقلة، وحضارة مزدهرة، عاصمتها القاهرة، وذلك بعد أن كانت مجرد ولاية تابعة للعباسيين[٤]، أو حتى دولة شبه مستقلة كما فى عهد الطولونيين والإخشيديين، لكن النظم الإدارية لم تتغير تغيرا كبيرا، لأنه لا توجد فواصل واضحة بين مرحلة وأخرى[٥]، منذ الفتح وحتى عصر الدراسة، بل إنه حتى قبل الفتح الإسلامى لمصر.

---

(١) د. محمد حمدى المنادى: الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى، ص ٣٣. دار المعارف. القاهرة، ١٩٧٠م.

(٢) د.عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر،ج١، ص٩٤. مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، الطبعة الثانية،١٩٧٣م.

(٣) وخاصة فى عصر الدولتين الطولونية (٢٥٤ – ٢٩٢هـ) والإخشيدية (٣٢٤ – ٣٥٨هـ) وهما الدولتان اللتان قامتا فى مصر على التوالى قبل مجيء الفاطميين. وهما ليست دولتان بالمعنى المتعارف عليه من استقلالية الدول وقيامها بذاتها، بل هما دولتان شبه مستقلتان تابعتان للدولة الإسلامية – تبعية اسمية – وقد أبقتا على النظم الإدارية العباسية فى محاولة لتطوير هذه النظم بما يتمشى ومقتضيات الأحوال.

(٤) د. عبد الفتاح السرنجاوى : محاضرات التاريخ الإسلامي، ص ٢٠، القاهرة، سنة ١٩٣٩م، د. سمير عبد الله حنفى : الدواوين فى مصر خلال العصر الفاطمى، ٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩-١١٧١م، ص١، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر. القاهرة، رقم ٢٤٥٨، تاريخ ١٩٩٧م.

(٥) د. أيمن فؤاد سيد : الحكومة الفاطمية أنموذجا للحكومة الثيوقراطية، مقال فى حكومة مصر عبر العصور، ص ١٣٠. بحث ضمن أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ٢٢-٢٣ أبريل ٢٠٠٠م، حكومة مصر عبر العصور إعداد،د. عبد العظيم رمضان. الهيئة العامة للكتاب، سنة ٢٠٠٣م.

هذا التنظيم الذى تطور على مر العصور– مع أصول ثابتة – حتى مع دخول الفاطميين مصر واستقرارهم بها، إلى أن أحدثوا التغييرات فى التنظيم الإدارى.

ومنذ استقر الفاطميون بأرض مصر فإنهم صرفوا اهتمامهم – بالدرجة الأولى – إلى كيفية تثبيت أركان دولتهم فى هذا البلد، وإقرار حكمهم فيه، والقضاء على الثورات والحركات المناوئة، فضلا عن اهتمامهم الأكبر بنشر مذهبهم الشيعى الإسماعيلى[1]، – الأمر الذى فشلوا فيه – أما عن الإدارة، وشئون الأقاليم، فهو أمر أتى فى المقام الثانى، وعليه ترك النظام القديم بما فيه التقسيم الإدارى، ذلك التقسيم المورث من عصر الولاة، والذى ظل قائما لمدة حوالى قرن من عمر الدولة الفاطمية، حتى جدت على الدولة ظروفا وملابسات وتغيرات جديدة، وسادت البلاء أزمة شاملة حتمت وضع نظام جديد يتمشى مع الحالة الراهنة آنذاك، ومن ثم كان التغيير الذى حدث فى منتصف العصر الفاطمى، والذى نتج عنه تغيير التقسيم الإدارى من كور صغرى إلى كور كبرى.

التقسيم الإداري لمصر فى النصف الأول من العصر الفاطمى:–

بعد البحث والقراءة فى الكتب المتخصصة فى النظام الإدارى فى العصر الفاطمى، يمكن لنا أن نفرق بين هذه التقسيمات فى العصر الفاطمى الأول، وفى العصر الفاطمى الثانى. إذ أنه ساد فى هذا العصر نوعين من التقسيمات الإدارية. الأولى: وتعرف بالكور الصغرى، والثانية: وتعرف بالكور الكبرى بالنسبة للفترة الأولى: فقد سبق الذكر عند عرض التمهيد، أن بعض جوانب التقسيم الإدارى لمصر قبيل العصر الفاطمى قد استمرت فى العصر الفاطمى، وكانت تمثل جذور التقسيم الإدارى فى ذلك العصر[2]. وقد اتسم هذا

(١) مذهب الدولة: هو المذهب الشيعى الإسماعيلى. وقد تحدث الشهر ستانى عن الشيعة، قائلا: هم اللذين شايعوا عليا.. رضى الله عنه – على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته. نصا ووصية، إما جليا، وإما خفية واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، فالإمامة عندهم ليست قضية مصلحية، تناط باختيار العامة، بل ينتصب الإمام بنصهم. إذ هى قضية أصولية، وهى ركن الدين الركين، ولا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله، أو إهماله، أو تفويضه إلى العامة. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص. وهم فرق كثيرة. انظر الملل والنحل، ق١، ص ٢٧٧. وما بعدها، تحقيق. د. محمد فتح الله بدران. القاهرة، ١٩٤٧. للمزيد انظر: د. سهام أبو زيد: الدعوة الإسماعيلية ومدى نجاحها فى مصر الإسلامية رسالة دكتوراه لم تنشر، بنات عين شمس، سنة ١٩٧٨م.

(٢) انظر التمهيد ص ٣٢: ٣٣.

التقسيم الذى ورثه الفاطميون عن سابقيهم بكثرة عدد وحداته الإدارية، هذه الوحدات التى كان تحديدها ومعرفة عددها، محط اختلاف وتباين بين الكتاب والمؤرخين.

الاختلاف فى عدد الكور:-

اختلف الكتاب والمؤرخون فى عدد الكور التى شملها التقسيم الإداري لمصر فى النصف الأول من العصر الفاطمى، أو ما أصطلح على تسميته باسم " الكور الصغرى ". وهذا الاختلاف نراه ظاهرا عند الكتاب والمؤرخين، حتى المعاصرين لفترة الدراسة، كما تناوله الكتاب المحدثون أيضا. فمن القدماء والمعاصرين للدولة الفاطمية من ذكر: بأن مصر اشتملت على " ثمانين كورة " ومنهم من ذهب إلى القول بأنها بلغت " خمساً وثمانين كورة " هذا عند ذكرهم العدد الإجمالى. وعندما شرعت فى عمل حصر عددى لهذه الكور، لم تتعد النيف وستين كورة، أو نيفا وسبعين كورة. وسيتضح ذلك فيما يلى:

الكور الصغرى فى كتابات القدامى

تناول موضوع التقسيم الإدارى لمصر قبل العصر الفاطمى، وفى النصف الأول منه – فترة الكور الصغرى – العديد من الكتاب والمؤرخين من بينهم :

ابن خرداذبه الذى توفى ٢٨٠هـ / ٨٩٣م[١]

كان ابن خرداذبه من الكتاب الذين تعرضوا لذكر مصر وكورها لكن دون أن يقدم العدد الإجمالى لهذه الكور، بل أخذ فى سرد ما وصل إليه من الأقسام الإدارية. فتحت اسم " كور مصر"[٢] أورد ابن خرداذبه عددا من الأقسام الإدارية، والتى وصلت إلى " خمس وسبعين " قسما إداريا. منها " خمسة وأربعون " قسما مسبوقة بكلمة كورة، والباقى لم يسبق بأى لفظ يدل على كنهها، ودون فصل بين هذه أو ذاك، أو حتى إيضاح، ويبدو أنه كان يقصد بها جميعا " كور". وهذا ما ذهب إليه بعض الكتاب المحدثين[٣] ولا ندرى لماذا انتهج ابن خرداذبه هذا المنهج؟ خاصة وأن من بين ما ذكر أسماءاً لأقسام إدارية كبرى، مثل الحوف الشرقى، والحوف الغربى، وأسفل الأرض، والصعيد، بطن الريف. وهذه كلها- كما

---

(١) ابن خرداذبه: أبى القاسم عبيد الله بن عبد الله المعروف بابن خرداذبه ت ٢٨٠هـ صاحب كتاب المسالك والممالك.

(٢) ابن خرداذبه: المسالك والممالك، ص ٨١ : ٨٣، ليدن، ١٨٨٩م.

(٣) د. صفاء حافظ عبد الفتاح: الإدارة المحلية لمصر فى عصر الولاة، ص ٢٦، حاشية"٣٠".

سبق الذكر– أقسام كبرى، ولكنه أدرجها ضمن الأقسام الصغرى. كما أن من بين ما أورده ابن خرداذبه أسماء مكررة ، مثل " البدقون[١] " وأسماء لمدن وليست كور. مثل ذكره لـ (تونة ودبيق وشطا)[٢] وهى وغيرها لا تعد كور، ولا تحسب كذلك، بل هى مجرد مدناً قريبة من تنيس.

وبناء على ما ذكره ابن خرداذبه لا نستطيع الوصول إلى العدد الحقيقى للكور الصغرى، التى اشتملت عليها مصر آنذاك، والتى استمرت لمدة قرن فى تنظيمات الدولة الفاطمية بمصر، وربما يكون هذا راجعا إلى أن ابن خرداذبه لم يعاصر الفاطميين، إذ أنه تناول التقسيم الإدارى فى مصر قبل وفاته فى هذا التاريخ المشار إليه.

ومن الكتاب الذين تناولوا التقسيم الإدارى لمصر أيضا:–

---

(١) البدقون:وردت فى معجم البلدان البدقون كورة بمصر وهى من كور الحرف الغربى. محمد رمزى: القاموس، ق١، ص ٢٨.

(٢) تونة: هى من القرى الصناعية القديمة التى كانت واقعة ببحيرة المنزلة ووردت بأنها جزيرة قرب تنيس ودمياط بمصر، يضرب بها المثل بحسن المعمول من ثيابها. محمد رمزى القاموس، ق١، ص١٩٨ ويذكر أيضا أنها جزيرة فى شرق الدلتا بمحافظة الشرقية بمصر. وقد تقدمت هذه الجزيرة فى صناعة النسيج فى العصر الفاطمى، ونالت شهرة كبيرة – وقد حفظت بعض قطع من هذا النسيج فى عدد من المتاحف مثل متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، ومتحف بناكى فى أثينا. وقد كانت تضم مصانع طراز الخاصة السلطانية. وبها أيضا كانت تنسج كسوة الكعبة. وورود اسمها فى نصوص البرديات العربية يعد دلالة واضحة على اشتهارها بصناعة المنسوجات. د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، مج١، ص ٢٨٦ : ٢٨٨.

" دبيق" كانت من المدن المصرية الصناعية القديمة. وذكرت بأنها من نواحى بحيرة تنيس ويعمل بها الرفيع من الثياب. كما وردت على أنها بلدة قرب تنيس من أعمال مصر وإليها ينسب الثياب الدبيقى. الحموى: معجم البلدان، مج٢، ص ٥٤٨. وهى خراب، ومكانها اليوم يعرف بتل دبقو أو دبجو بالقرب من شاطئ المنزلة، فى الشمال الشرقى لناحية صان الحجر بمركز فاقوس بمديرية الشرقية وعلى بعد ٥٥٠٠ متر من صان الحجر. محمد رمزى: القاموس، ق١، ص ٢٤٣.، وعنها قال ابن إياس أنها قرية من قرى دمياط، وإليها تنسب الثياب الدبيقية. بدائع الزهور فى وقائع الدهور،ج ١، ص٢٤. كما ورد عنها أيضا: أنها من مدن شرق الدلتا، وأنها قد اشتهرت بصناعتها النسيجية التى تنسب إليها، والتى احتفظت متاحف العالم بعدد لا بأس به منها. وقد ورد اسمها فى العديد من البرديات العربية، والتى تكشف جوانب أخرى عن هذه الصناعة وأنواعها وتجارتها وغير ذلك د. سعيد مغاورى :– الألقاب وأسماء الحرف، مج١، ص ٣٩٦، ٣٩٨.

" شطا" بلدة فى وسط الدلتا بمحافظة دمياط. وقد اشتهرت بصناعة الثياب التى عرفت بالشطوية. وقد نالت هذه البلدة شهرة كبيرة جدا فى عصر الفاطميين، بل واستمرت حتى عصر المماليك، وقد احتفظت بعض متاحف العالم بعدد من هذه القطع، منها: متحف الفن الإسلامى بالقاهرة، وقد ورد ذكرها فى العديد من البرديات العربية. والتى تكشف الكثير عن هذه الصناعة من كافة الجوانب. د. سعيد مغاورى السابق، مج١، ص ٤٩٢ : ٤٩٤.

المقدسى ت ٣٧٥ هـ / ٩٨٥م[١]

ويعد من المعاصرين لعصر الخلفاء الفاطميين فى مصر، وقد تحدث عن الأقسام الإدارية التى تشملها مصر أو" كورها ". ويرى البعض أن التقسيم الذى قدمه المقدسى هو أقدم تقسيم عرف بالأقاليم على عهد المسلمين[٢] ومما ذكره المقدسى عن تقسيم مصر، نجد تقسيما جديدا ينفرد به دون من سبقه أو جاء بعده. وكان مضمون هذا التقسيم، أنه جعل إقليم مصر سبع كور، ست منها عامرة والسابعة الواحات، حيث قال: " وقد جعلنا إقليم مصر على سبع كور، ست منها عامرة، ولها أيضا أعمال واسعة، ذات ضياع جليلة. فأولها من نحو الشام الجفار[٣]، ثم الحوف ثم الريف[٤] ثم إسكندرية ثم مقدونية ثم الصعيد والسابعة الواحات[٥]" ثم أخذ فى سرد هذه الكور كل على حدة ذاكرا قصتها وأشهر مدنها.

هكذا نرى رأيا آخر فى التقسيم، يجعلنا نقف أمام اختلاف جديد فى هذا الموضوع، يزيد من صعوبة الوصول إلى الواقع الحقيقى لعدد الكور التى انقسمت إليها مصر

(١) المقدسى: المعروف بالبشارى ت ٣٧٥هـ. وهو صاحب كتاب " أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم". والذى تحدث فيه عن مصر وتقسيمها وخيراتها وميزاتها عن غيرها من المناطق.

(٢) د. محمد رمزى: القاموس، ق١، ص ٢٩، د. حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص ٣٢٢.

(٣) الجفار: أرض الجفار بأسفل الأرض وهى أرض قفرة وكانت فيما سلف من الزمان متصلة العمارات كثيرة البركات مشهورة بالخيرات، وكان أكثر زراعة أهلها الزعفران والعصفر والنيلج، وقصب السكر. الإدريس: نزهة المشتاق، ص ١٢٣، وعنها قال العمرى: أما الحفار فهى خمس مدن: الفرما والبقارة والواردة والعريش ورفح، والجفار كله رمل وإنما سمى جفار لشدة المشى فيه على الناس والدواب لكثرة رمله وبعد مراحله. والجفار تجفر فيه الإبل فتهلك فاتخذ هذا الاسم. العمرى: مسالك الإبصار فى ممالك الأمصار، ص ٩٤. تحقيق د. أيمن فؤاد سيد. المعهد الفرنسى. القاهرة، ١٩٨٥م.

(٤) الحوف والريف :الحوف قصبتها بلبيس. ومن مدنها مشتول جرجير فاقوس غيفا. ديفو. تونة. بريم. القلزم. وهو بعيد عن النيل نحو البحر المقدس: أحسن التقاسيم، ص ١٩٣ : ١٩٤. وعنه أيضا انظر محمد رمزى : القاموس، ق١، ص ٥٠ : ٥١. أما الريف: فهو ما كان على النيل وقصبتها العباسة ومن مدنها سبرو، دمنهور، سنهور، بنها العسل، شطنوف مليج محله سدر، محلة كرمين، المحلة الكبيرة ، سندفا، دميرة، بورة. المقدس : السابق، ص ١٩٤، وعنه أيضا رمزى: السابق، ص ٦٤، أما باقى الكور: فالإسكندرية مشهور أمرها. أما مقدونية فقصبتها الفسطاط ومن مدنها العزيزية، الجيزة، عين شمس. أما الصعيد : قصبتها أسوان ومدنها حلوان، قوص، إخميم، بلينا، العلاقى، أبو صير، الفيوم سمسطا. تنده. طحا. بهنسة، قيس. المقدس: السابق، ص ١٩٤: ١٩٥.

(٥) أما الواحات فسيأتى الحديث عنها بالتفصيل.

فى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى، أى بداية حكم الفاطميين لمصر، حيث كانت وفاة المقدسى ٣٧٥هـ أو ٣٨٠هـ كما يذكر البعض.[١]

ابن الكندى:- [٢]

من علماء النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى أيضا، وممن تناولوا موضوع التقسيم الإدارى لمصر بالبحث والدراسة، وعن تقسيم مصر وكورها، قال: " أن بها ثمانين كورة ليس منها كورة إلا وفيها طرائف وعجائب من أصناف البر والأبنية، والنتاج والشراب والطعام والفاكهة، وجميع ما ينتفع به الناس، ويدخره الملوك، يعرف كل صنف من كورته وينسب كل لون إلى كورته ..."[٣]

هكذا يحدد ابن الكندى عدد الكور التى اشتملت عليها مصر آنذاك على وجه الإجمال، ويجعلها ثمانين كورة، وعند التفصيل نراه لا يذكر سوى أمثلة فقط من هذه الكورة حيث يقول عند ذكرها " ومنها.."، وعليه يورد أمثلة قليلة فقط لهذه الكور لا تتعدى بضع كور، ويذكر ما فى كل منها من الخيرات والعجائب.[٤]

وعلى هذا يكون عدد الكور التى تتكون منها مصر ثمانين كورة، وغالبا ما يكون هذا التقسيم هو الكائن فى نهاية الدولة الإخشيدية، وبدايات الدولة الفاطمية، هذا من ناحية الإجمال، أما من ناحية التفصيل والدقائق، ومعرفة هذه الكور تفصيلا وتحديدها، فهو أمر غير كائن. مما يجعلنا نرجح أن ابن الكندى ذكر العدد الإجمالى نقلا عن غيره من الكتاب السابقين له، ودون بحث منه ودراسة لهذه الكور بالتفصيل، ومطابقة هذا العدد الإجمالى

---

(١) تحدث محمد رمزى : فى قاموسه أكثر من مرة عن المقدسى وتقسيمه للبلاد. وحدد سنة وفاته. فكان أن أورد سنة الوفاة مرة ٣٧٥ هـ وذلك فى القسم الأول من قاموسه ص ٢٨، وأخرى جعلها ٣٨٠ فى نفس القسم، ص ٦٤.

(٢) ابن الكندى: هو عمر بن محمد بن يوسف. ابن المؤرخ المشهور أبى عمر الكندى صاحب كتاب " الولاة والقضاة " وابن الكندى من علماء النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى. وقد وضع كتابه المشهور " فضائل مصر المحروسة " بناء على أمر وحض من الأستاذ: أبو المسك كافور. آخر ولاة الإخشيديين الذى استقل بملك مصر سنة ٣٥٥ هـ. ويعتبر هذا الكتاب مصدراً لكثير ممن جاء بعد الكندى، ومن بينهم المؤرخ المصرى " الحسن بن زولاق ت ٣٨٧هـ" انظر مقدمة كتاب " فضائل مصر" لابن الكندى بقلم المحقق د. على محمد عمر.

(٣) ابن الكندى: فضائل مصر المحروسة، ص ٢٩: ٣٠، تحقيق د. على محمد عمر. مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.

(٤) ابن الكندى: فضائل مصر، ص ٣٠ :٣٤.

لواقع الحال آنذاك، وعليه لا نستطيع الوصول للعدد الحقيقى، أو الجزم بأن هذا هو العدد الحقيقى، مع كون صاحب الرأى معاصرا لهذه الأحداث.

الحسن بن زولاق ت ٣٨٧هـ / ٩٨٨م[١]

من مؤرخى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى، الذين تناولوا تقسيم مصر وكورها بالبحث والدراسة. وذلك فى كتابه " فضائل مصر وأخبارها وخواصها ". وفيه تناول كور مصر المعروفة آنذاك، ولكن لم يذكر العدد الإجمالى لهذه الكور، واكتفى بذكر أمثلة منها فقط، حيث أورد بعض الكور، وجعلها مسبوقة بكلمة " ومنها.. " دليلا على أن هذا مجرد مثال فقط، وذلك بعد أن قال: " بأن كل كورة بمصر فإنما هى مسماة باسم ملك جعلها له أو لولده أو زوجته "[٢].

ولم يتبع ابن زولاق التقسيم التقليدى الذى اتبعه سابقيه من المؤرخين والكتاب. بمعنى أنه أصبح لم يتقيد بتقسيمهم الرئيسى الذى يشمل الوجه البحرى، والوجه القبلى، ثم إفراد كور الوجه البحرى تحت هذا العنوان، وإفراد كور الوجه القبلى تحت هذا العنوان، بل نراه يقدم لنا بعض كور الوجه البحرى دون أن يذكر ذلك، ثم يتبع ذلك بذكر بعض كور الوجه القبلى، والتى لم تتعد جميعها فى القسمين "العشرين" كورة. مع ذكر ما فى كل منها من العجائب والخيرات[٣].

كان هذا ملخص ما أورده " الحسن بن زولاق " وتعليقا على ما ذكره، يمكن القول بأنه ربما يكون " ابن زولاق " قد آثر بهذا التحديد البسيط أن يتبع منهج الاختصار إذ أن الاختصار، كان يمثل أحد قواعد البحث العلمى والكتابة عند المؤرخين المسلمين فى

(١) ابن زولاق: هو الحسن بن إبراهيم بن الحسين الليثى ٣٠٦هـ : ٣٨٧هـ المصرى المولد والوفاة، نشأ فى مهد العلم، حيث كان جده الحسين ابن الحسن من مشاهير العلماء بمصر، وعلى هذا برع فى التاريخ، بل أثرى بنشاطه الثقافى والفكر فى الحياة الثقافية بمصر فى القرن الرابع الهجرى. ومن مؤلفاته: كتاب " سيرة محمد بن طغج الإخشيد" وكتاب "سيرة جوهر" وكتاب " سيرة المعز" و" سيرة العزيز" وكتاب " فضائل مصر وأخبارها وخواصها"، وكانت وفاته سنة ٣٨٧هـ / ٩٨٨م. عنه انظر مقدمه كتاب " فضائل مصر" بقلم المحقق د. على محمد عمر.

(٢) ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها وخواصها، ص ٥٦ :٦٨، تحقيق د. على محمد عمر. مكتبة الخانجى. القاهرة. الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

(٣) ابن زولاق: السابق، ص ٦٣ :٦٧.

العصور الوسطى.[١] وربما يكون هذا راجعا إلى أن بعض مؤرخى هذه الفترة كانوا يكتفون بالنقل من السابقين، لأن النصوص متقاربة فى ذكر بعض الأمثلة لهذه الكور، ثم الإفاضة فيما تحوى هذه الكور من الخيرات والصنائع والعجائب.

البكرى. ت ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م[٢]:-

وممن تناول الكور المصرية فى القرن الخامس الهجرى أحد جغرافى العرب " البكرى " وذلك فى كتابه " المسالك والممالك " الذى أورد فيه حصرا إجماليا لعدد الكور التى اشتملت عليها مصر آنذاك، ثم تفصيلا لهذا العدد. فقد ذكر البكرى: بأن " مصر كانت خمسا وثمانين كورة، بأسفل الأرض خمس وأربعون، وبالصعيد أربعون كورة "[٣].

هذا عن العدد الإجمالى الذى قدمه لنا البكرى، والذى كان من الممكن أن نجعل الأمر معه محددا بدقة، وهذا إذا كان العدد الإجمالى مطابقا للتفصيل الذى أورده البكرى، ولكن للأسف عند التفصيل لم يقدم البكرى سوى ما يقرب من السبعين كورة، أو بالضبط " تسعاً وستين كورة " لا غير[٤]، مما يؤكد صعوبة الوصول للعدد الحقيقى للكور فى النصف الأول من القرن الخامس الهجرى، إذ أنه لم يقدم لنا وصفا وافيا يتطابق وواقع الحال آنذاك، ويبدو على الأرجح أنه اعتمد على النقل ممن سبقه، مما يقودنا إلى نفس النتيجة التى سبق الوصول إليها من خلال كتابات من سبقه، وهى عدم الإمكان إلى الوصول إلى التقسيم الحقيقى والنهائى لتلك الكور. ودليلا على عدم إمكانية الاعتماد الكلى على ما أورده البكرى ،أنه يورد الأقسام الكبرى فى أسفل الأرض على أنها كورا، كما فى ذكره الحوف الشرقى ، والحوف الغربى، وبطن الريف، فهذه أقسام كبرى وليست كورا، بل هى المشتملة على الكور.

(١) د. سيدة كاشف: مصادر التاريخ الإسلامى. منهاج البحث فيه، ص ٥١. مكتبة الخانجى. القاهرة، ط٢، سنة ١٩٧٦م.

(٢) البكرى: عبد الله بن عبد العزيز محمد بن أيوب بن عمرو البكرى، أحد جغرافى القرن الخامس الهجرى ت ٤٨٧هـ / ١٠٩٤ م صاحب كتاب المسالك والممالك.

(٣) البكرى: المسالك والممالك ،ج١، ص ٥٢٣، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندرى فيرى، تونس د.ت.

(٤) البكرى: السابق، ص ٦١٠.

ومما يلاحظ على بيان البكرى كذلك أنه ذكر ضمن الكور التى أوردها أسماء مدن وليست كور، كما فى ذكره" للبرلس، والمحلة" وهذه مدنا وليست كور. هذا فضلا عن التصحيف الظاهر فى العديد من الأسماء، كما فى ذكره لأسماء كور: بوسى، وميزق، والملقون وغيرها، وتصحيحها بالترتيب، نوسا، ومنوف، والبدقون، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على اعتماد البكرى على النقل من غيره من المؤرخين أو الكتاب السابقين. والذى يرجح أحد الكتاب المحدثين: بأنه اعتمد فى نقل أسماء هذه الكور على ابن خرداذبه.[١]

هكذا يرى البعض أنه رغم كون البكرى من معاصرى النصف الأول من العصر الفاطمى – حيث أنه من علماء القرن الخامس الهجرى – إلا أنه لم يوفق فى تقديم صورة حقيقية وواقعية لعدد الكور المصرية آنذاك.

وبعد نكون قد اطلعنا على ما قدمه بعض الكتاب المعاصرين للفترة المعنية بالبحث والدراسة، والتى تشمل أواخر عصر الولاة والنصف الأول من العصر الفاطمى، وما ذكروه عن التقسيم الإدارى لمصر، وعدد كورها، وإن لم يصل أحد منهم للواقع الحقيقى لما كان عليه الحال آنذاك. وإلى جانب الكتاب المعاصرين لفترة الكور الصغرى، كان هناك عدد آخر من الكتاب المتأخرين عن هذه الفترة، وقد تناولوا كذلك الكور الصغرى، وما حوته مصر منها قبل حكم الفاطميين، وفى صدر دولتهم. "كابن دقماق والقلقشندى " وغيرهما.

فيعد ابن " دقماق[٢] " من الكتاب الذين تناولوا التقسيم الإدارى لمصر عامة، وما بها من كور خاصة، وذلك فى كتابه " الانتصار لواسطة عقد الأمصار" وذلك فى الجزأين بين الرابع والخامس منه، فكان أول ما بدأ به عن هذا التقسيم: ذكر كور مصر. فقال: " ويقال أن بالديار المصرية ثمانين كورة، كل كورة بها تحف وعجائب وغرائب وأرض مصر تنقسم إلى قسمين، من ذلك صعيدها، وهو ما يلى مهب الجنوب منها، ويسمى الوجه القبلى. وأسفل أرضها، وهو يلى مهب الشمال منها ويسمى الوجه البحرى "[٣].

---

(١) عبد الله يوسف الغنيم: جغرافية مصر من كتاب الممالك والمسالك لأبى عبيد البكرى، ص ٢٢.

(٢) ابن دقماق: صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى المصرى، ت ٨٠٩هـ / ١٤٠٦م.

(٣) ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج٤، ص٢، بولاق. الطبعة الأولى، سنة ١٣٠٩هـ .

هكذا يبدأ ابن دقماق حديثه عن تقسيم مصر بذكر ما تشتمل عليه من عدد للكور، فكان أن حدد هذه الكور " بثمانين كورة " متفقا فى ذلك مع العديد من الكتاب المعاصرين لفترة الكور الصغرى، والذين ذكروا بأن عدد الكور المصرية آنذاك " ثمانون كورة " ثم ذكر بعد ذلك القسمين الرئيسيين للبلاد وبعدها أخذ ابن دقماق فى ذكر الكور بالتفصيل، وتوزيعها على الأقسام الكبرى من وجه قبلى ووجه بحرى. فكان أن بدأ بذكر كور الوجه القبلى، فقال: " وهم اثنتان وعشرون كورة .." ثم أخذ فى تعديد هذه الكور. ثم أتبع ذلك بقوله بأن هذه الكور تنحصر فى " عشرة أعمال ". وعلى ما يبدو أنه عندما قال بأنه يجمعهم عشرة أعمال، وعدد هذه الأعمال[١]، كان يقصد ما أصبح عليه الحال فى عصره، خاصة وأن الأعمال بمعناها الحقيقى لم تعرف إلا فى العصر المملوكى[٢]– خاصة وأنه توفى ٨٠٩هـ / ١٤٠٦م– ويبدو ذلك واضحا عند تفصيله لهذه الأعمال وجملتها وما تحويه، وما يجرى منها فى إقطاع المقطعين[٣].

ثم تناول ابن دقماق الوجه البحرى وتقسيمه فى الجزء الخامس من مؤلفه، وفيه يذكر "بأن عدد الكور بالوجه البحرى ثلاث وثلاثون كورة[٤]" ووزع هذه الكور على الأقسام الكبرى للوجه البحرى من حوف شرقى وحوف غربى، وبطن الريف،والجزيرة. فجعل بالحوف " عشر كور"، "وثمانى كور" ببطن الريف، و" خمس" كور بالجزيرة، و" عشر كور" بالحوف الغربى. فكان مجموع كور أسفل الأرض "ثلاثا وثلاثين" كورة، وعدد هذه الكور بالتفصيل.[٥] فكان المجموع الكلى للكور بأعلى الأرض وأسفل الأرض، " خمسا وخمسين كورة "، بالإضافة إلى ذكره لثمانى كور أخرى بالبحيرة، وكور القرى، حتى أصبح المجموع الكلى للكور "ثلاثا وستين كورة ".

(١) ابن دقماق: الانتصار، ج٤، ص ١٢٨.
(٢) محمد رمزى: القاموس، ق١، ص٣١، د. حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص ٣٢٣.
(٣) ابن دقماق: السابق، نفس الجزء، والصفحة.
(٤) ابن دقماق: السابق، ج٥، ص ٤٢.
(٥) ابن دقماق: الانتصار، ج٥، ص٤٣.

وهنا نرى مدى الفرق بين العدد الإجمالى الذى ذكره لكور مصر، والعدد التفصيلى. ففى الإجمال ذكر عددها " ثمانين" كورة، أما عند التفصيل فلم يزد العدد عن " ثلاث وستين " كورة مما يجعلنا نخلص إلى النتيجة التى وصلنا إليها سابقا، وهى عدم إمكانية الوصول للعدد الحقيقى للكور التى اشتملت عليها مصر آنذاك.

كما نصل إلى نتيجة أخرى وهى صعوبة حصر هذه الكور عند الكثير من الكتاب والمؤرخين القدامى، مما يجعل أغلبهم يصلون إلى عدد يكاد يقرب من بعضه البعض الآخر. فابن دقماق فى عدده هذا يقرب من العدد الذى قدمه" ابن الكندى " للكور، وإن كان هناك اختلاف إلى حد ما فى الأسماء.

وكما فعل ابن دقماق عند حديثه عن كور الوجه القبلى بأن أتبعها بالحديث عن الأعمال التى تضم هذه الكور. فعل ذلك بالنسبة لأسفل الأرض، إذ أنه بعد ذكره لكوره ذكر أعماله التى وصلت إلى " تسعة " أعمال فقط[1] فكيف إذا يشمل الوجه القبلى عشرة أعمال، بينما لا يزيد الوجه البحرى– الجزء الأكبر– عن " تسعة " أعمال.

فهل أخطأ فى الحصر؟ وعلى أية حال فهو ما استقرت عليه مصر فى فترة لاحقة لفترة دراستنا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الملاحظ أن ابن دقماق قد تناول الكور الصغرى التى هى " ثمانون " كورة ثم انتقل مباشرة إلى الأعمال بهذا الشكل، وأغفل تناول فترة الكور الكبرى – التى سيأتى ذكرها – فلم يتعرض لها ولم يذكرها من قريب أو بعيد.

ومن المؤرخين القدامى والغير معاصرين لهذه الفترة، بل المتأخرين عنها، ومن الذين تناولوا بالبحث والدراسة هذا الموضوع:–

القلقشندى[2]

ولم يكن من المعاصرين لفترة الكور الصغرى– كما هو واضح من سنة وفاته ٨٢١هـ/ ١٤١٨م– ولكنه تعرض لذكرها ودراستها بالتفصيل، وذلك فى الجزء الثالث من موسوعته الكبرى المعروفة باسم " صبح الأعشى فى صناعة الإنشا " والذى تناول بالتفصيل

---

(١) ابن دقماق: السابق، نفس الجزء، والصفحة.

(٢) القلقشندى : أبو العباس أحمد بن على القلقشندى، ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م.

التقسيم الإداري لمصر ماراً بما كان مستقراً فى عصر الخلفاء الفاطميين، وحتى الزمن الذى عاش فيه– وهو عصر سلاطين المماليك– وقد ذكر " القلقشندى" أنه نقله عن " القضاعى "[(١)]، والذى جعل مصر " ثلاثة أحياز"، وإن كان قد زاد على القضاعى ترتيب هذه الأقسام– على حد قوله– ، فيذكر القلقشندى أن القضاعى جعل الأراضي المصرية على ثلاثة أحياز، ثم أخذ فى ذكر هذه الأحياز:– الحيز الأول: وهو الصعيد أو أعلى الأرض، وقد تضمن هذا الحيز عشرين كورة[(٢)]، ويذكر القلقشندى أنه رتبها، إلا أن ما ذكره القلقشندى فيه اختلاف، فهو يحددها " بعشرين كورة " بينما يذكر " المقريزى " : أن القضاعى جعل الصعيد " ثمانى وعشرين " كورة، وإن لم يذكر عند العد إلا " عشرين " فقط، ويذكرها ابن دقماق " اثنتين وعشرين " كورة كما سبق. وأياً كان الأمر، فإن هذا التحديد يتضح فيه أمرين:– أولهما: هو الاختلاف الواضح بين ما أورده القلقشندى وما أورده المقريزى، وثانيهما : ما يظهر من خلال سرد هذا العدد وتفصيله، حيث نرى أن القلقشندى، لم يقدم العشرين كاملة، أو لم يرتبها عددياً، بل أسقط منها بعض الكور مثل " الكورة الثالثة عشرة " فى هذا الحيز ، كما يرجح أنه عند سرده لبعض هذه الكور كان يضم كورتين أو أكثر ويجعلهما واحدة. من ذلك ذكره كورة " طحا وجير شنوده[(٣)] " فطحا " كورة مستقلة وكذلك " جير شنوده " على ما ورد فى معجم البلدان.

ثم انتقل القلقشندى بعد ذلك إلى تناول الحيز الثانى وهو" أسفل الأرض "، والتي وصلت كوره – كما نقلها عن القضاعى – إلى " ثلاثا وثلاثين " كورة فى أربع نواح وهى كالتالى:–

---

(١) القضاعى : أحد معاصرى الدولة الفاطمية، وقد كتب عنها كثيرا، وخاصة فى مجال التقسيم الإدارى، وذلك فى كتابه " المختار" والذى لم أتمكن من الوصول إليه. وكانت وفاته سنة ٤٥٤هـ.

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى، ج٣، ص ٣٦٧: ٣٨٠.

(٣) طحا: كورة بمصر شمالى الصعيد فى غربى النيل. ياقوت الحموى: معجم البلدان، مج ٤، ص ٢٢، وتقع طحا. أسفل مدينة الأشمونين يعمل بها الثياب: الإدريس: نزهة المشتاق، ص ١٢٥. ومكانها اليوم مركز سمالوط ومركز مطاى بمحافظة المنيا. محمد رمزى : القاموس، ق٢ ،ج٣، ص ٢٣٤.

" جير شنوده" : وردت فى معجم البلدان بأنه كورة مصر الجنوبية وهى بنى مزار الحالية. محمد رمزى : القاموس ، ق١، ص ٢٢٠. هكذا يظهر أن كل اسم منها ورد بمفرده، على أنه كورة مستقلة– كما فى معجم البلدان.

الناحية الأولى: وتضم كور الحوف الشرقى وبها ثمانى كور.
الناحية الثانية: بطن الريف وبها سبع كور.
الناحية الثالثة: الجزيرة (بين فرقتى النيل) وفيها خمس كور.
الناحية الرابعة: الحوف الغربى. وفيها إحدى عشرة كورة.

والملاحظ على هذا التقسيم أن المجموع هو " إحدى وثلاثون كورة " وليس " ثلاثا وثلاثين" كورة كما ذكر القلقشندى عن القضاعى، والذى أخذه عنه المقريزى أيضا. ومن هذا الاختلاف يتضح لنا صعوبة الوصول إلى العدد الحقيقى لهذه الكور.

ثم ذكر القلقشندى الحيز الثالث: وهو كور القبلة، وفيها " خمس كور"[١] وعند سرد القلقشندى لكور هذا الحيز – الذى ذكر بأنه يشمل " خمس" كور – لم يقدم سوى أربعة فقط.

وبعد ذلك عقب القلقشندى على ما نقله عن القضاعى بأنه – أى القضاعى – أهمل من جملة الديار المصرية حيزين آخرين هما: ١– بلاد الواح[٢] ٢– برقة.[٣]

كان هذا ما ذكره القلقشندى عن التقسيم القديم للبلاد المصرية، والذى نقله عن القضاعى، والذى لم نفد منه كثيرا، سوى معرفة هذا التفصيل عما ذكره القضاعى. هذا فضلا عن بعض الإيضاح وتحديد مواقع هذه الكور. أما ما يفيد بالعدد الحقيقى للكور آنذاك أو كيفية إدارتها فلم نصل فيه إلى جديد، بل إنه أوقفنا أمام خلاف جديد فى عدد الكور. حيث وصلت عنده إلى " ثمان وخمسين" كورة فقط – وكانت غير كاملة عند التفصيل – وذلك بعد أن ذكر العديد من الكتاب المعاصرين للنصف الأول من الحكم الفاطمى لمصر بأنها بلغت " ثمانين" أو "خمسا وثمانين" كورة. فأين ذلك العدد الذى قدمه القلقشندى من هذا الذى أورده المؤرخون القدامى والمعاصرين للفترة المعنية، والتى استمرت بعد وفاة القضاعى

---

(١) القلقشندى: السابق، ص ٣٨٧: ٣٨٩.

(٢) بلاد الواح: داخلة فى حدود الديار المصرية، وهى ثلاث واحات: البهنسى والداخلة والخارجة. القلقشندى : السابق، ص٣٨٩: ٣٩٠.

(٣) برقة: نقل القلقشندى عن " ابن سعيد" قوله فى " برقة": وهى سلطنة طويلة، وإن لم يكن لها استقلال لاستيلاء العرب عليها. وهى إلى إفريقية أقرب منها إلى مصر، وهى آخر حدود الديار المصرية من جهة الغرب. القلقشندى : السابق، ص ٣٩١.

٤٥٤هـ / ١٠٦٢م – المصدر الذى اعتمد عليه القلقشندى – وهكذا يكون الفرق شاسعا بين العددين، مما يصعب معه إيجاد مقاربة بينهما، مما يحملنا إلى القول بأنه ربما كانت النسخة التى اعتمد عليها القلقشندى ناقصة، أو أنها غير أصلية، ويرجح هذا ما ذكره " المقريزى " عن الكور التى نقلها عن " القضاعى " ، حيث يذكر بأنها اختلفت باختلاف النسخ.

" المقريزى"[١] وكان من المؤرخين الذين كتبوا عن التقسيم الإدارى لمصر عامة، وذلك فى الجزء الأول من خططه المسماة بـ " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" و يبدأ التقسيم الإدارى من عصر ما قبل التاريخ، أو كما يسميه هو" الزمن الأول الغابر". ويذكر أنه كان بمصر" مائة وثلاثا وخمسين " كورة ثم صارت على" خمس وثمانين " كورة، ثم تناقصت هذه الكور حتى جاء الإسلام حيث أصبح بمصر أربعين كورة عامرة بجميع قراها لا تنقص شيئا. وفى هذا يقول:– " اعلم أن أرض مصر كانت فى الزمن الأول الغابر" مائة وثلاثا وخمسين " كورة، وفى كل كورة مدينة ... فلما عمرت أرض مصر بعد بخت نصر صارت على" خمس وثمانين " كورة، ثم تناقصت حتى جاء الإسلام وفيها " أربعون " عامرة بجميع قراها لا تنقص شيئا، ثم استقرت أرض مصر كلها فى الجملة على قسمين الوجه القبلى وهو ما كان من جهة الجنوب من مدينة مصر، والوجه البحرى وهو ما كان فى شمال مدينة مصر ....."[٢].

وما يعنينا فيما ذكره المقريزى هو ذكره بأن أرض مصر استقرت على " خمس وثمانين " كورة. وأشار إلى أن هذا العدد هو ما استقر عليه الأمر قبل الإسلام مباشرة – كما يذكر هو – وفى فترة دخول الإسلام مصر، لكن هذا العدد – على حد قوله – تناقص حتى جاء الإسلام حيث استقر الأمر على أربعين كورة عامرة، وهذا العد لم يذكره أحد غير

---

(١) المقريزى: تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد المعروف بالمقريزى، ت ٨٤٥هـ. صاحب الأعمال الكثيرة القيمة، والتى تختص بتاريخ مصر، بل تعتبر المصدر الأول للكثير من الباحثين فى هذا المجال. والتى يأتى على رأسها كتابة " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" والتى ألحق بها عددا آخر من المؤلفات، التى خصص بعضا منها لتاريخ الدولة الفاطمية مثل " اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا" وغيرها من المؤلفات التى كانت سندا لنا ومصادر أساسية فى هذا البحث.

(٢) المقريزى: الخطط، ج١، ص١١٦.

المقريزى من الكتاب والمؤرخين – خاصة المعاصرين منهم لفترة الدراسة – وبهذا يكون المقريزى قد خالف الكثير من المؤرخين الذين أكدوا على أن مصر منذ مجيء الإسلام، وحتى منتصف العصر الفاطمى كانت " ثمانين أو خمسا وثمانين كورة.

ثم انتقل المقريزى بعد ذلك للحديث عن الأعمال – وهذا ما سوف نتعرف عليه فى حينه–. وبعد سرده لأعمال الديار المصرية، تناول أمرا مهما، وهو تفصيل الكور المصرية سواء بأعلى الأرض أو أسفل الأرض، وذلك دون تحديد دقيق للعصر الذى تنسب إليه هذه الكور التى ذكرها.

وعند ذكره لكور الوجه القبلى جعلها " ثلاثين " كورة.[1] فى حين يجعلها ابن دقماق " اثنتين وعشرين " كورة. ويجعلها القلقشندى " عشرين كورة " – نقلا عن القضاعى – ومما يلفت النظر أنه رغم اعتماد المقريزى على القلقشندى فى كثير من الأحيان، ونقله عنه كثير من الأحداث والأخبار، إلا أنه هنا يخالفه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نرى المقريزى عند تفصيله لهذه الكور لا تصل إلى الثلاثين كورة، بل أقصى ما وصلت إليه " ستا وعشرين " كورة فقط. مما يرجح أنه ربما اعتمد فى ذكر عدد الكور على غيره، ولكنه عند التفصيل لها لم يتمكن أن يصل بها إلى نفس العدد الإجمالى الذى ذكره. وربما سقطت الكور الناقصة عند النقل، أو كان ذلك تبعا لاختلاف النسخ.

ثم ينتقل المقريزى بعد ذلك للحديث عن كور" أسفل الأرض "، وذلك مع توزيعه لها على الأقسام الكبرى التى اتفق عليها المؤرخون. فكان أن بدأ" بالحوف الشرقى " وجعله " سبع " كور، ثم ذكر" بطن الريف " والذى لم يحدد عدد الكور التى يشملها هذا القسم بالضبط، ولكن بعد هذه الكور، اتضح أنها " اثنتا عشرة" كورة، ثم ذكر كور " الحوف الغربى " والتى جعلها " ثلاث عشرة " كورة[2]. فكان مجموع كور أسفل الأرض كما أوردها " اثنتين وثلاثين" كورة، أضف إليها كور الصعيد التى هى" ثلاثون " كورة، فيكون مجموع الكور بالوجهين أعلى الأرض وأسفل الأرض "اثنتين وستين" كورة. وهو عدد لم يذكر من

(١) المقريزى: السابق، ج١، ص ١١٦.
(٢) المقريزى: الخطط، ج،١ ص ١١٧.

قبل، ولم أعرف له نسبة لأى عصر من العصور التاريخية، مما يشير إلى أنه ربما لم يكن صاحب المصدر على علم بالعدد الحقيقى للكور المصرية الموجودة آنذاك، وأنه ربما اعتمد على من سبقه، أو يكون قد اجتهد للوصول إلى هذا العدد الذى لم يرد عند غيره من الكتاب.

ثم انتقل للحديث عن هذه الكور عند القضاعى، وإذا كان القلقشندى قد اعتمد على القضاعى مباشرة فى ذكره للكور القديمة، فإن المقريزى قدم ما عنده أولا، ثم نقل بعد ذلك ما أخذه عن القضاعى.[١] الذى قال بأن " أرض مصر على قسمين، من ذلك صعيدها وهو ما يلى مهب الجنوب منها، وأسفل أرضها وهو ما يلى مهب الشمال منها ". فكان أن قسم الصعيد إلى " ثمان وعشرين " كورة، لكن عند السرد لم يرد منها سوى " عشرون " كورة. أما بأسفل الأرض فنرى الأمر فيه اختلاف بين، فيذكر أنه ورد فى نسخه " خمس وعشرين " كورة، وفى أخرى " ثلاث وثلاثون " كورة، وفى ثالثة " ثمان وثلاثون " كورة، ثم يأخذ فى سرد هذه الكور، لكن دون الوصول إلى العدد الواقعى لكور أسفل الأرض، بل يتخلص من هذا الخلاف بقوله " ومن ذلك ..." عند تعديده للكور، حيث يقدم أمثلة فقط دون سرد تفصيلى للكور. من هذا كله نخلص إلى أمر ليس بالجديد، وهو صعوبة الوصول إلى عدد كور مصر آنذاك.

وكذلك كان " ابن ظهيرة "[٢] من بين أصحاب المصادر اللاحقين لفترة البحث والذين تناولوا موضوع الكور الصغرى، وذلك فى كتابة " الفضائل الباهرة" وقد ذكر: " بأنها كانت مقسومة فى زمن القبط الأول إلى مائة كورة وثلاث كور، ثم انقسمت إلى خمس وثمانين كورة، منها بأسفل الأرض خمس وأربعون وبالصعيد أربعون "[٣] وهكذا يجعل ابن ظهيرة كور مصر خمسا وثمانين كورة، متفقا فى ذلك مع بعض الكتاب المعاصرين لفترة البحث، أمثال " البكرى " وذلك من حيث العدد الإجمالى للكور، ومن حيث كون أسفل

---

(١) المقريزى : السابق، نفس الجزء ، والصفحة.

(٢) ابن ظهيرة : جمال الدين محمد بن محمد بن أبى بكر بن على ت ٨٨٨هـ/ ١٤٨٣م.

(٣) ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة، تحقيق: مصطفى السقا، كامل المهندس، ص ١٢. القاهرة، ١٩٦٩م.

الأرض " خمسا وأربعون " كورة، وأعلاها " أربعين ". هذا عن العدد الإجمالى الذى ذكره " ابن ظهيرة ".

أما من حيث تفصيل هذه الكور، وتوزيعها على الأقسام الكبرى التى انقسمت إليها مصر، فلم يذكرها " ابن ظهيرة " بالتفصيل، بل اكتفى بتقديم أمثلة لهذه الكور فقط، مع بيان ما فى كل منها من خيرات وصنائع، وذلك دون تحديد – فى الغالب – لموقعها أو ضبطها[١]، متفقا فى ذلك مع "ابن زولاق" فيما قدم فى "فضائل مصر"، بل إن " ابن ظهيرة" اعتمد على" ابن زولاق " اعتمادا كبيرا، بل وصل الأمر فى كثير من الأحيان إلى نقله الحرفى لبعض نصوص " ابن زولاق "، ويظهر ذلك عند تقديمه للكور وتسميتها، وما فى كل منها. مما يجعلنا لا نصل إلى نتيجة جديدة فيما يقدم " ابن ظهيرة " عن كور مصر، أو إضافة مفيدة لما سبق تقديمه من قبل عند غيره من الكتاب، ولعل هذا يدخل ضمن إطار منهج النقل الذى كان منهجا عاديا فى تلك العصور، ومعتادا منهم. مما جعل النتيجة واحدة، ويصعب الأمر على الباحثين المحدثين فى الوصول إلى الواقع الحقيقى لهذه الأقسام، أو حتى التقريب بين وجهات النظر والآراء.

وكان" السيوطى " [٢] من المؤرخين الذين تطرقوا لموضوع كور مصر وما فيها، وكان ذلك بإشارة خاطفة دون التعمق فى هذه الناحية، أو دراستها دراسة وافية، حيث قال: " كانت مصر خمسا وثمانين كورة منها فى أسفل الأرض خمس وأربعون كورة، ومنها بالصعيد أربعون كورة، وكان فى كل كورة رئيس من الكهنة وهم السحرة[٣] ".

وواضح أن ما ذكره السيوطى عن كور مصر فى فترة الدراسة التى نحن بصددها كان دون توضيح أو تفصيل لهذه الكور، مكتفيا بذكر العدد فقط، متفقا فى ذلك مع بعض الكتاب المعاصرين للفترة المعنية، والذين سبقت الإشارة إليهم، بل وربما فى ذكره لهذا

---

(١) ابن ظهيرة: السابق، ص ٥٣ وما بعدها.

(٢) السيوطى: عبد الرحمن بن الكمال أبى بكر محمد بن سابق بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضيرى السيوطى. ولد سنة ٨٤٩هـ، ت ٩١١هـ.

(٣) السيوطى: حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، ج١، ص١١، بدون.

العدد كان معتمدا على واحد من هؤلاء، خاصة وأنه عاش فى فترة متأخرة عنهم، وتوفى سنة ٩١١هـ / ١٥٠٥م. وعليه فهو لم يأت بجديد فى هذا المجال.

كذلك عرض " ابن إياس "[١] لموضوع التقسيم الإدارى لمصر، وذلك فى كتابه " بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج١" فكان أن ذكر رأيا مخالفا لما ذكره العديد من المؤرخين السابقين – خاصة المعاصرين منهم للفترة المعنية – ولم يتفق " ابن إياس " فيما أورده إلا مع المقريزى، وعلى ما يبدو فإن " ابن إياس " قد اعتمد على المقريزى فيما ذكره، ويظهر ذلك من تقارب النصين، بل ربما تطابقهما، وإن وجد اختلاف بين النصين فهو طفيف جدا. وفى هذا يقول " ابن إياس " : ".... اعلم أن أرض مصر كانت فى الزمن الأول تشتمل على مائة وخمسين كورة، وثلاثمائة وخمس وستين قرية، كل قرية تصلح أن تكون مدينة على انفرادها وقد قال تعالى " وابعث فى المدائن حاشرين " فخرب منها قبل دخول بخت نصر إليها ثمان وستون كورة، كما عمرت بعد تخريب بخت نصر لها وصارت تشتمل على خمس وثمانين كورة، ثم تناقصت حتى جاء الإسلام وفيها أربعون كورة عامرة، ثم استقرت أرض مصر كلها على قسمين الوجه القبلى والوجه البحرى. وقد قسمت أرض مصر كلها قبليها وبحريها على ستة وعشرين عملا شرقيها وغربيها وقبليها وبحريها"[٢].

كان هذا نص ما ورد عند" ابن إياس " عن التقسيم الإدارى لمصر، والذى يتشابه كثيرا مع ما ورد عند " المقريزى " لكن اختلف الأمر بينهما فى أن " المقريزى " حاول بقدر الإمكان إحصاء وتوضيح هذه الكور، بينما يقدم " ابن إياس " النص على عوانه دون توضيح أو تفسير أو إحصاء لهذه الكور، وما ذكر " ابن إياس " من أن الكور الصغرى التى كانت تتكون منها مصر، كانت " خمسا وثمانين " كورة فيه تشابه مع أقوال كثير من الكتاب السابقين لكن دون تفصيل. ومن ثم فإن هذا يجعلنا لا نصل إلى نتيجة جديدة بل الأمر على

(١) ابن إياس: محمد بن أحمد بن إياس الحنفى ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ق١، ج١، ص ١٨. تحقيق محمد مصطفى. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. الطبعة الثانية، مصورة عن الأولى، ١٩٨٢م.

ما هو عليه من صعوبة التحقق من هذه الكور، ومدى تطابق هذه الأعداد مع الواقع الحقيقى على الطبيعة.

كان هذا عرضا بسيطا لأهم النصوص التى وردت فى بعض المصادر فيما يختص بالتنظيم الإدارى لمصر، وخاصة عن عدد الكور التى اشتملت عليها حتى منتصف العصر الفاطمى، أو ما اصطلح على تسمية باسم " عصر الكور الصغرى ". وكما هو واضح من النصوص التى عرضنا لها أنها تتشابه فى كثير من الأحيان، وخاصة من حيث عرض الكور. بمعنى أن هؤلاء الكتاب أو الأغلب منهم كانوا يقدمون فى البداية العدد الكلى أو الإجمالى للكور، ثم يتبعون ذلك بالتفصيل، ومنهم من يختصر فى ذكر التفاصيل، ومنهم من يكتفى بتقديم العدد الإجمالى دون تفصيل.

أسباب الاختلاف:-

ويمكن أن نرجع الاختلاف بين الكتاب فى تحديد عدد الكور التى اشتملت عليها مصر فترة الكور الصغرى إلى عدة أمور:-

١- وضع بعض الكتاب بعض الكور ضمن كورة واحدة[١] وقد سبق ضرب مثال على ذلك فى البحث (القلقشندى) .

٢- عدم وضوح فكرة التحديد النهائى للكور وموقعها الجغرافى ضمن تقسيم الأقسام الرئيسية فى مصر فى أذهان الكتاب، ومن هنا فإن الاختلاف بينهم فى هذا الأمر كان واردا، ليس من الناحية النظرية فقط، ولكن أيضا عند التطبيق وقد طالعتنا مؤلفاتهم على هذا الاختلاف العملى بوضوح، فنجد أن منهم من يدخلون أجزاء من شرق الدلتا كالفرما

(١) د. عبد العال الشامى: مدن الدلتا فى العصر العربى، ص ٢٧٠، د. أمين محمود عبد الله: تطور الوحدات الإدارية فى مصر العليا، ص ٨٠.

والعريش[١] ضمن حصر كور الحوف الشرقى، وكذلك فى غرب الإسكندرية مثل كورة لوبية[٢] ومراقية[٣] ومريوط[٤] ككور منفصلة تابعة للحوف الغربى[٥].

٣- كما كان عدد الكور يزيد وينقص تبعا للتغييرات الإدارية المستمرة التى يستدعيها نمو السكان، وعدد القرى وحالة الأعمال.

٤- فى أحيان كثيرة كان والى الإقليم أو صاحب الكورة يحكم على أكثر من كورة، من ذلك ما يذكره المقريزى من أنه لما قدم جوهر الصقلى ولى" مزاحم بن رائق " الحوف والفرما.[٦]

٥- تغيير نظام الكور وعددها، بالاندثار والاستحداث لبعضها، وعدم ثبات هذه الكور فى جميع العصور، فمن الثابت أن هناك كورا استحدثت بعد الفتح العربى بفترة طويلة مثل"

---

(١) الفرما: على شط البحيرة – يعنى بحيرة تنيس – وهى مدينة صغيرة خصبة وبينها وبين تنيس نحو فرسخين. الاصطخرى: مسالك الممالك، ص ٥٣، وهذه المدينة بناها فرعون، وهى أكبر عجائب وأقدم آثار أبو صالح الأرمنى: تاريخه، ص ٧٢، ذكرها ابن ظهيرة من كور مصر، وعد ما بها من خيرات. الفضائل الباهرة، ص ٥٤، وهى بلدة خراب على شاطئ البحر الرومى على بعد يوم من قطية. القلقشندى : صبح، ج٣، ص ٣٨٢. وهى من أقدم الرباطات المصرية، بقرب الحدود المصرية، وكانت فى القديم حصن مصر من جهة الشرق. محمد رمزى : القاموس، ق١، ص ٩١ :٩٢. وعنها أيضا انظر ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٤٩: ١٥٠.

العريش: مدينة واقعة على شاطئ البحر الأبيض قرب نهاية الحد الشرقى لأرض مصر، والذى ينتهى من الجهة الشمالية بقرب رفح الواقعة على وجه الحد الفاصل بين مصر وفلسطين. وكانت من ثغور مصر. أبو المحاسن: النجوم، ج٥، ص ١٧١.

(٢) لوبية: وردت بأنها مدينة بين الإسكندرية وبرقة، وكان يطلق اسمها قديما على قارة إفريقية. محمد رمزى: القاموس، ق١،ص٤٠١.

(٣) مراقية: بميم وراء مهملة وألف وقاف وياء مثناة تحت وهاء فى الآخر. وقد ذكر القضاعى فى تحديد الديار المصرية ما يفيد أنها بجوار برقة. القلقشندى: صبح ،ج٣، ص٣٨٦: ٣٨٧.

(٤) مريوط: بفتح الميم وسكون الراء المهملة، وضم الياء المثناة تحت وسكون الواو وطاء مهملة فى الآخر، وهى ناحية غربى الإسكندرية داخلة الآن فى عملها. بها الأشجار والبساتين، وفواكهها تحمل إلى الإسكندرية. القلقشندى: صبح ،ج٣، ص ٣٨٦.

(٥) عبد العال الشامى: مدن الدلتا فى العصر العربى، ص ٢٧٠.

(٦) المقريزى: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ج١،ص١١٨ تحقيق د. جمال الدين الشيال. الهيئة العامة لقصور الثقافة. د.ت.

جير شنوده"، كما أن هناك بعض الكور التى يشك فى وجودها أصلا، لأنها لم ترد إلا مرة واحدة ككورة " الكوم الأحمر".[١]

٦- اعتماد الكتاب القدامى- حتى المعاصرين منهم للأحداث- على النقل من بعضهم البعض دون بحث أو تدقيق فى هذه الكور، وأعدادها، ومدى مطابقة ذلك للواقع.

كانت هذه بعض الأسباب التى أدت إلى الاختلاف فى تحديد عدد الكور. وكذلك عدم الوصول إلى ما هو متفق مع واقع الحال منها، لكن رغم هذا فإن هناك من القوائم ما يمكننا الاعتماد عليها فى تحديد هذه الكور من خلال مؤلفات المحدثين، ووجدتها ربما تكون أقرب إلى الواقع الكائن آنذاك، وذلك لكونها الأقرب إلى الأعداد التى وردت فى قوائم الكتاب القدامى. ولا أدعى صحة استنتاجى، ولكن هذا هو مجرد اجتهاد منى أن أعرض رأيى الشخصى بعد البحث والقراءة المتأنية.

فبالنسبة لأسفل الأرض:

فضلت الاعتماد على كتاب " تجربة التعمير المصرية من خلال الأطلس التاريخى للوجه البحرى عند الأمير عمر طوسون "[٢] وذلك نظرا لإيراده خريطة. للكور الصغرى للوجه البحرى. وعددها " خمس وأربعون " كورة، متفقا فى ذلك مع العديد من الكتاب القدامى الذين ذهبوا إلى أن عدد الكور المصرية آنذاك كان " خمسا وثمانين كورة، منها " خمس وأربعون " بالوجه البحرى فكان أن شمل كلامه النظرى بالتطبيق، فتناول توزيع هذه الكور على الأقسام الكبرى للوجه البحرى، وذلك على مر العصور حتى منتصف القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر الميلادى، بمعنى أنه التقسيم المستمر حتى منتصف العصر الفاطمى. وإن كان قد اختلف مع كل من الأستاذ : " محمد رمزى " والأستاذ الدكتور" حسين مؤنس " فى تحديد عدد الكور بعد إحداث التقسيم الثلاثى للدلتا من حوف شرقى

---

(١) أمين محمود عبد الله: تطور الوحدات الإدارية، ص ٨٢. أما "الكوم الأحمر" فقد وردت فى القاموس بأنها تابعة لأكثر من مكان، فمرة تابعة للقوصية، وأخرى أنها من حقوق الجيزة، وثالثة من نواحى البهنساوية، عنها بالتفصيل انظر محمد رمزى: القاموس، ق١، ص١٠٣.

(٢) أ.د. فتحى محمد مصيلحى، أ. علاء عبد الخالق علوان: تجربة التعمير المصرية من خلال الأطلس التاريخى للوجه البحرى عند الأمير عمر طوسون. شبين الكوم، طبعة أولى، ١٩٩٨م.

وحوف غربى وبطن الريف، فهو يذكر بأن الكور كانت لا تزال " خمسا وأربعين " كورة[١]، بينما يذكر كلا من محمد رمزى، ود. حسين مؤنس بأنه بعد التقسيم الثلاثى أصبح عدد الكور بالوجه البحرى " خمسين كورة " وليس " خمسا وأربعين " كورة، ولكن هذا العدد الأخير لم يرد عند أى من الكتاب القدامى خاصة المعاصرين منهم، بل إن أقصى ما وصلت إليه أعداد الكور الصغرى بالوجه البحرى عند الكتاب هو " خمس وأربعون " لذا آثرت تأييد ما ورد فى" تجربة التعمير المصرية " لاتفاقه مع ما ورد فى المصادر الأصلية، خاصة وأن المؤلف قد شمل هذا بإيراد خريطة لهذا التقسيم[٢].

أعلى الأرض:-

أما فيما يختص بكور أعلى الأرض، فقد اطلعت على رسالة دكتوراه لأحد الباحثين بجامعة القاهرة تحت عنوان " تطور الوحدات الإدارية فى مصر العليا منذ العهد العربى "، وفى هذه الرسالة قام الباحث بعمل دراسة مستفيضة للتقسيم الإدارى لمصر العليا، مع إيفاد قوائم لأقسامها الإدارية وذلك على مر العصور، وكان من بين فترات البحث فترة الكور الصغرى، تلك التى عاصرت النصف الأول من العصر الفاطمى، فكان أن قام الباحث بعمل دراسة باستعراض أقوال الكتاب والمؤرخين فى موضوع التقسيم الإدارى لمصر العليا، كما وضع قوائم للكور التى وردت عند هؤلاء الكتاب، وبعد بحث ودراسة لقوائم الكور، وأقوال الكتاب فى هذا المجال، وصل إلى قائمة للكور الصغرى قام بعملها بنفسه وذلك بناء على ما هو متواتر فى قوائم الكتاب.

وبعد الاطلاع على ما ورد عند الكثير من الكتاب فى هذا المجال سواء القدامى منهم أو المحدثين، استفدت كثيرا من جهود ذلك الباحث المجتهد، وخاصة تلك القائمة ولا سيما أنه أوردها بعد عقد مقارنات كثيرة لما أورده الكتاب المعاصرون لفترة البحث وغير المعاصرين، فضلا عن كون ما ورد فيها قريبا من العدد الذى ذكره الكثير من الكتاب فيما يختص بعدد الكور الصغرى فى مصر العليا، حيث كان عدد الكور التى وردت فى هذه

---

(١) د. فتحى محمد مصيلحى: تجربة التعمير المصرية، ص ٣٨.

(٢) انظر ملحق رقم (٢).

القائمة " اثنتين وثلاثين " كورة[١]. شاملة جميع أقسام الوجه القبلى الإدارية آنذاك، وقد قرب العدد التفصيلى الوارد فى هذه القائمة من الأعداد الإجمالية التى ذكرها الكتاب والمؤرخون عن كور أعلى الأرض. وقد كان أقصى عدد وصلت إليه الكور الصغرى بأعلى الأرض هو " أربعون كورة "، كما عند البكرى[٢] والسيوطى[٣]، وإن كان هناك من الكتاب من الدكتور" الباحث المذكور" لا يقل كثيرا عن أقصى ما وصلت إليه الكور بمصر العليا، مما يشير إلى قربها من الواقع الصحيح. لذا فضلت ترجيحها بعد هذا الاختلاف البين فى أقوال المؤرخين والكتاب فيما يختص بالكور الصغرى بمصر العليا.

ويتضح من خلال ما سبق مدى الاختلاف الواقع بين الكتاب والمؤرخين فى تحديد الأقسام الإدارية التى اشتملت عليها مصر فى هذه الفترة، هذه الأقسام التى ما لبث أن استحدث فيها تغيير جوهرى، غير شكل خريطة الأقسام الإدارية المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، هذه الأقسام التى قل عددها وزاد حجمها بشكل يتمشى مع الظروف الجديدة التى حلت بالبلاد، والأزمة التى منيت بها فى منتصف العصر الفاطمى، تلك التى حتمت تغيير الأقسام الإدارية القديمة إلى أقسام أخرى جديدة.

التقسيم الإدارى لمصر فى العصر الفاطمى الثانى

" فترة الكور الكبرى"

التغيير من كور صغرى إلى كور كبرى وأسباب ذلك وما تعرف به:-

استمر العمل بالتقسيم الإدارى الموروث منذ عصر الطولونيين والإخشيديين حوالى قرن من عمر الدولة الفاطمية بمصر، وبالتحديد حتى منتصف عصر الخليفة الفاطمى المستنصر بالله (٤٢٧ :٤٨٧هـ/ ١٠٣٦: ١٠٩٦ م) حيث تم تجميع الكور الصغرى " الثمانين" كورة التى كانت تتألف منها مصر إلى عدد أصغر من الكور ذى حجم أكبر، وتعرف باسم" الكور الكبرى "، وذلك بعد الأزمة أو الشدة التى منيت بها البلاد فى عهد

(١) د. أمين محمود عبد الله: تطور الوحدات الإدارية فى مصر العليا منذ العهد العربى، ص ٧٩. رسالة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة القاهرة. برقم ٤٣٤.

(٢) البكرى: المسالك والممالك، ج١، ص٥٢٣.

(٣) السيوطى: حسن المحاضرة ،ج١، ص١١.

هذا الخليفة، والتى أوجبت إيجاد نظام جديد فيما يختص بالتقسيم الإدارى للبلاد، وتسيير هذا التقسيم. فكان أن نظمت البلاد تنظيما جديدا فى عهد هذا الخليفة، نتج عنه إلغاء التقسيم القديم وإيجاد آخر، يسهل من خلاله إحكام قبضة الحكومة المركزية على أجزاء الدولة، وعليه وجدت الكور الكبرى. ويظهر لنا من الفرق بين الفترتين أن التغيير كان جوهريا، وأنه أعطى البلاد شكلا جديدا لم يكن يعرف من قبل، وهذا التقسيم أصبح القاعدة أو الأساس لما جاء بعده، بل هو التقسيم الذى ظلت تدور فى فلكه التقسيمات الإدارية حتى عصرنا الحاضر([1]).

سبق الذكر أن العديد من الكتاب تناولوا التقسيم الإدارى لمصر فى النصف الأول من العصر الفاطمى (فترة الكور الصغرى) والتى استمر العمل بها حتى عصر المؤرخ المصرى" القضاعى"، والذى يعد آخر من تحدث عن هذا التقسيم، والذى نقله عنه كل من " القلقشندى " و" المقريزى ". لكن بعد القضاعى لم يرد ذكر لهذه الأقسام الصغرى عند من عاصروا هذه الفترة – حيث وجد بعض كتاب أشاروا إلى التقسيم الإدارى لمصر منذ أواخر عهد الخليفة المستنصر– وحتى نهاية الدولة. وقد أورد هؤلاء تقسيما جديدا للبلاد المصرية اختفى معه ذكر الكور الصغرى، وأصبح الحديث عن أقسام أخرى أكبر حجما وأقل عددا، ذكرها البعض باسم: " الكور الكبرى " بينما أشار إليها البعض الآخر باسم " الأعمال " كما أن هناك بعضا ثالث أوردها تحت اسم " الولايات".

والحقيقة أنه ليس هناك من يعزو صراحة إدماج الكور الصغرى فى أخرى كبرى إلى عهد الخليفة المستنصر، وإنما الذى يحملنا إلى تقرير هذه الحقيقة أن تاريخ وفاة الكتاب الذين أمدونا لأول مرة بهذا التقسيم يقع فى أواخر أو أعقاب حكم الخليفة المستنصر بالله الفاطمى. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان القضاعى[2] آخر من تحدث عن الكور الصغرى باعتبارها نظاما إداريا معاصرا لحياته، ولم يشر إلى نظام الكور الكبرى أو الأعمال، مما يدل على أن هذا النظام لم يكن موجودا فى عصره[3].

(١) أ. محمد رمزى : القاموس الجغرافى، ق١، ص٣١.

(٢) توفى القضاعى سنة ٤٥٤هـ / ١٠٦٢م أى فى السنة السابعة والعشرين من حكم الخليفة المستنصر بالله الفاطمى.

(٣) أمين محمود عبد الله: تطور الوحدات الإدارية، ص ١٠٩.

وقد وردت أول إشارة فى المصادر الأصلية المعاصرة للفاطميين عن تغيير نظام التقسيم الإدارى من الكور الصغرى إلى الكور الكبرى عن طريق أبى صالح الأرمنى المتوفى سنة ٥٥٠هـ / ١١٥٥م. وذلك فى كتابه المعروف باسم " تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمنى ". ويستفاد مما ورد فيه أن نظام الكور الصغرى قد ألغى فى عهد الخليفة المستنصر، واستبدلت به أقساما إدارية أكبر حجما.(١) (وسيفصل هذا كله فى حينه).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التغيير قد تم– كما يرى البعض– على يد أمير الجيوش "بدر الجمالى"(٢) وزير الخليفة المستنصر، بل لعل أهم إصلاحات بدر الجمالى فى فترة وزارته بالإضافة إلى بنائه سور القاهرة وإعادة تحصينه، وكذلك منشآته الدينية والمدنية سواء فى القاهرة أو غيرها من الأقاليم، هى الإصلاحات التى أدخلها على النظام الإدارى(٣). وقد ثبتت فعلا صلاحية هذا النظام إذ زادت نسبة التسهيلات الإدارية. والتى كان من أهمها سهولة الربط بين عواصم الأقاليم وباقى أجزائها.(٤)

ومما لا شك فيه أن التغيير الإدارى الذى حدث فى عهد المستنصر بعد الأزمة التى انتابت البلاد لم يأت من فراغ، بل إن هناك أسبابا أدت إلى هذا التغيير من كور صغرى إلى كور كبرى وهى:–

---

(١) أمين محمود عبد الله: السابق، ص ١٠٩، محمد خليل أحمد هيمى: إقليم قوص من الفتح العربى حتى نهاية عصر المماليك، ص ١٥.

(٢) بدر الجمالى: هو وزر الخليفة المستنصر بالله الفاطمى، وكانت وفاته فى شهر ربيع الأول وقيل جمادى الأولى سنة سبع وثمانين وأربعمائة، وكان حكمه بديار مصر حكم الملوك. حتى لم يبق للمستنصر معه أمر بل سلم الأمور إليه، فضبطها أحسن ضبط، وكان شديد الهيبة، سريع البطش قتل خلقا كثيرا من أكابر المصريين وقوادهم وكتابهم، وعلى يديه صلحت الديار المصرية بعد أن خربت، وكان له نحو الثمانين سنة، وكان أرمنى الجنس مملوكا لجمال الدولة بن عمار وإليه ينسب، وتولى إمرة الشام والساحل، ولما كان يلى دمشق جرت فتنة من عسكره. وأحداث ضرب بسببها قصر الإمارة والجامع الأموى. عنه انظر أبو الفدا: المختصر فى أخبار البشر، ج٢، ص ٢٠٥، النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٨، ص٢٤٠:٢٣٩، ولمزيد من التفصيل انظر.د. سهام أبو زيد : تاريخ الأرمن.

(٣) د. أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ١٥.

(٤) عن هذا بالتفصيل انظر: د. فتحى محمد مصيلحى: تجربة التعمير المصرية، ص ٤٠٢: ٤٠٦.

١- انكماش مساحة الأراضى الزراعية بسبب انخفاض منسوب المياه بنهر النيل عن الحد الأدنى اللازم لرى الأراضى الزراعية، كذلك عدم الاهتمام بمشروعات الرى، مما أدى إلى قلة الوحدات الإدارية، وكبر مساحتها.

٢- قلة الأقوات بسبب انخفاض النيل، وتسلط المتسلطين من رجال الدولة، مما أدى إلى تعذر الحصول عليها. وهذه الأزمة التى لم تقتصر على العامة فقط، بل وصلت إلى الخاصة أيضا، بل إلى الخليفة نفسه وأهله.

٣- قلة عدد السكان بسبب انتشار الأوبئة والأمراض، فضلا عن المجاعات. وبالتالى زيادة عدد الوفيات.

٤- الاعتبارات السياسية من ضعف السلطة المركزية، وهو أن شخصية الخليفة، وتكالب الوزراء والولاة على السلطة، مما أدى إلى كثرة الثورات والاضطرابات سواء بالعاصمة أو الأقاليم، بالإضافة إلى تمرد بعض العناصر لتأخر أرزاقهم، ومن ثم كان قيامهم بالثورات على الخليفة، فضلا عن حركات السلب والنهب التى قاموا بها.

ولما كانت هذه بعض أو أهم نتائج الشدة التى مرت بها البلاد فى عهد الخليفة المستنصر، والتى غيرت فى سياسة البلاد، واقتصادها، وحجم سكانها. فقد أدى ذلك بالضرورة إلى إحداث التغيير الإدارى طبقا لمقتضيات ظروف وأحوال البلاد. أضف إلى هذا كله التجديد فى الوحدات الإدارية بما يتمشى والحالة الجديدة للبلاد.

وقبل أن نتعرف على ما ذكره الكتاب القدامى عن مضمون التقسيم الإدارى لمصر فى النصف الثانى من العصر الفاطمى، يجدر بنا أن يتعرف على الأسماء التى أطلقت على هذه الأقسام الجديدة، حتى يتسنى لنا إدراك ما سوف يورده الكتاب فى هذا المجال، واستيعاب المدلول الذى أشاروا به لهذه الأقسام الجديدة، بحثا عن الوصول إلى الحقائق.

اختلف الكتاب والمؤرخون – القدامى والمحدثون – فيما يطلق على الأقسام الإدارية الجديدة، والتى استحدثت بعد الإصلاحات الإدارية التى حدثت فى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى، والتى نتج عنها إيجاد أقسام إدارية جديدة، فكان أول من أشار إلى هذا التقسيم أبو صالح الأرمنى، والذى ذكرها تحت اسم " أعمال " حيث قال: "...

والذى اشتمل عليه عدة النواحى والكفور بأعمال الدولة...."[١] وكان عدد هذه الأقسام هو نفس العدد الذى أورده " المقريزى " تحت اسم " الأعمال "[٢]، كما أن هناك من أورده تحت اسم " ولايات " كما فعل القلقشندى فى الجزء الثالث من موسوعته، حيث ذكر بأن مصر فى العصر الفاطمى كان بها أربع ولايات[٣]، هذا فضلا عن أن هناك من ذكر هذه الأقسام تحت اسم " الكور" أو " الأقاليم " كما ورد فى كتاب " العمرى "[٤]، وكانت تسمية " الكور الكبرى " هى المرجحة والأكثر استعمالا عند العديد من الكتاب المحدثين[٥] أما عن اسم " الأعمال " أو اسم " الولايات " فلم تطلق أى منهما على الأقسام الإدارية إلا فى فترة تاريخية لاحقة لما نحن بصدد الحديث عنه، فقد طالعنا بعض الكتاب المحدثين بآرائهم فى هذا الصدد، والتى تتضمن بأن القطر المصرى قسم فى القرن الثانى من العصر الفاطمى إلى كور كبرى بدلا من الكور الصغرى، أما فى العصر المملوكى فكانت الأقسام الإدارية تعرف " بالأعمال "، أما " الولايات " فلم تظهر إلا فى عهد الأتراك العثمانيين[٦].

وبذلك فهم قد وضعوا النقاط على الحروف، وفرقوا بين هذه الأسماء، وحددوا العصر الذى استخدم فيه كل مصطلح، أما ما ذكره " أبو صالح " من تسمية الأقسام آنذاك " بالأعمال " فيبدو أنه أوردها نظرا لأنه يتحدث فى الأساس عن دخل هذه الأقسام الإدارية، بمعنى أنه يقصد أعمالها المالية أو الخراجية، بمعنى آخر أى الأعمال الموجودة فى هذه الأقسام التى تدر الأموال، أما ما ذكره "القلقشندى" من اسم "الولاية" فيبدو أنه كان يقصد بذلك ولاية أمر هذه الأقسام الإدارية– كما سيأتى – أما "المقريزى" فيبدو أنه أطلق عليها اسم" الأعمال" سيرا على التعبيرات المستعملة فى عصره (العصر المملوكى).

---

(١) الشيخ أبو صالح الأرمنى: أبو المكارم جرجس بن مسعود ت ٥٥٠هـ / ١١٥٥م، تاريخ أبو صالح الأرمنى، ص١٠،اكسفورد، ١٨٩٤م.

(٢) المقريزى: الخطط، ج١،ص١١٧.

(٣) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٩١: ٤٩٢.

(٤)العمرى: مسالك الأبصار فى ممالك الأقطار، ص٩٩، حاشية ٩.

(٥) محمد رمزى: القاموس، ق١، ص٣١، د. حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص ٣٢٣، د. فتحى محمد مصيلحى: تجربة التعمير المصرية، ص٤٠، وما بعدها

(٦) محمد رمزى: القاموس، ق١،ص٣١: ٣٢، د. حسين مؤنس: السابق، ص ٣٢٣.

مضمون التقسيم كما ورد عند الكتاب القدامى:-

أما عن مضمون التقسيم الإدارى لمصر فى هذه الفترة، فقد تناوله العديد من الكتاب والمؤرخين بالبحث والدراسة، مقدمين ما وصلوا إليه عن صور هذا التقسيم، وذلك فى ضوء ما عثروا عليه من دلائل أو حقائق خاصة بهذه الناحية، وكان من بين هؤلاء الكتاب من كان معاصرا للفترة منهم :-

أبو صالح الأرمنى ت ٥٥٠هـ /١١٥٥م:-

كانت أول إشارات خاصة بتقسيم إدارى جديد لمصر، مغاير للتقسيم القديم قد وصلت إلينا من خلال التقسيم الذى قدمه " أبو صالح الأرمنى"، وذلك فى كتابه المعروف"بتاريخ الشيخ أبى صالح الأرمنى" أو " كنائس وأديرة" معتمدا فى ذلك على قائمة محررة فى سنة ٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م[١]. ومنها يتبين أن مصر قسمت فى هذه السنة إلى " إحدى وعشرين" قسما إداريا أو كورة كبيرة، منها " أربع عشرة" كورة بالوجه البحرى، و " سبع كور" بالوجه القبلى، لكن هذه ليست كل الأقسام أو الكور، بل إن هناك من الأقسام ما لم يذكره، ربما نسيه، هذا فضلا عن أقسام أخرى ذكر مقدما أنه أخرجها من جمله هذه الأقسام. كما سيتضح فى التعليق على هذه القائمة.

أما نص ما ذكره أبو صالح الأرمنى فكان كالآتى: " فصل يجب إيضاحه فى هذا الكتاب ووصف ما اشتمل عليه عدة النواحى والكفور بأعمال الدولة وغيره من مال إقطاعها خارجا عن مدينة الإسكندرية وثغر دمياط وتنيس وقفط ونقاده وبركة الحبش بظاهر مصر والمقدر من ذلك ستين ألف دينار عن ألفين ومائة وستة وثمانين ناحية. ونواحى الكفور ألف ومائتين وستة وسبعين ناحية وكفور ثمانمائة وتسعين كفرا..."[٢]

ثم بدأ بذكر الأقسام الإدارية بالوجه البحرى وهى كالآتى:-

---

(١) أمين محمود عبد الله: السابق، ص ١٠٩ .

(٢) أبو صالح الأرمنى: تاريخه،ص١٠.

الكورة أو القسم	عدد النواحى	عدد الكفور	المجموع
١- الشرقية[١]	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
٢- المرتاحية[٢]	٤٨	٤١	٨٩
٣- الدقهلية[٣]	٣٩	٣١	٧٠
٤- الإبوانية[٤]	٦	٦	١٢
٥- جزيرة قويسنا[٥]	٦٨	٦	٧٤
٦- الغربية[٦]	١٤٩	١٦٥	٣١٤
٧- السمنودية[٧]	٩٧	٣٢	١٢٩

(١) كورة الشرقية: تكونت باسمها الحالى فى النصف الثانى من العصر الفاطمى، وكانت قبل مقسمة إلى عدة كور صغيرة، وهى كور: قريط ونتو وأجزاء من كورتى صان وإبليل. وسميت بذلك لوقوعها فى الجهة الشرقية من الوجه البحرى، وتعد أكبر كور أسفل الأرض مساحة. وكانت قاعدتها مدينة بلبيس التى كانت قصبة الحوف الشرقى بأسفل الأرض فى العهد العربى الأول.د. فتحى محمد مصيلحى: تجربة التعمير المصرية،ص٤٤.

(٢) المرتاحية: تكونت من دمج كورتى النوساد وتمى الأمديد والجزء الغربى من كورة صان وإبليل، وكانت قاعدتها مدينة اشموم طناح، وسميت بالمرتاحية، لأن طائفة من المغاربة الذين دخلوا مصر مع جوهر القائد يعرفون باسم المرتاحية، ولرغبتهم فى الزراعة أنزلهم ببلاد تلك الكورة، فعرفت بهم من ذلك الوقت. محمد رمزى: القاموس، ق١، ص٥٣، د.فتحى محمد مصيلحى، ص٤٢.

(٣) تكاد تطابق الإطار الإدارى لكورة دقهلة التى تكونت فى (فترة الكور الصغرى) ولهذا فهى من الكور الإدارية الصغيرة المساحة، قاعدتها دقهلة. د. فتحى محمد مصيلحى: تجربة التعمير، ص٤٢.

(٤) الإبوانية: تعد من كور أسفل الأرض الكبيرة المساحة، وتضم غالبية إقليم بحيرة تنيس (المنزلة) وتكونت من ضم كورة تنيس وبعض أجزاء من كورة صان وإبليل والنوسا والفرما إلى بعضها البعض، وقاعدتها" إبوان" فهى من القرى الصناعية القديمة، التى كانت واقعة على بحيرة المنزلة، وإليها تنسب كورة الإبوانية د. فتحى محمد مصيلحى: السابق، ص٤٢.

(٥)جزيرة قويسنا: كانت من أقسام الوجه البحرى القديمة، ثم أصبحت قسما من أقسام مصر الكبيرة التى أنشئت فى أيام الدولة الفاطمية. وكانت تشمل المنطقة التى بها اليوم مركز قويسنا ومركز السنطة، والقسم الجنوبى من مركز زفتى بمديرية الغربية، وسميت جزيرة لأن ماء النيل كان يحيط بها، فكان يحدها من الشرق فرع النيل الشرقى، ومن الغرب ترعة العطف. محمد رمزى: السابق، ص ٢١٧، وكانت قاعدتها قويسنا (منوفية) د. فتحى محمد مصيلحى: السابق، ص٥٠.

(٦)الغربية: ذكرها د. فتحى محمد مصيلحى تحت اسم " الطندتاوية" وذكر أنها كانت من كور أسفل الأرض التى تكونت من ضم كورة سخا والجزء الشمالى من كورة منوف السفلى إلى بعضها البعض الآخر وقاعدتها طندتا (طنطا الحالية – غربية) د. فتحى محمد مصيلحى: السابق، ص٥٠.

(٧) السمنودية:- كانت من كور أسفل الأرض الكبرى إداريا والصغرى مساحيا فقد تكونت بانضمام ثلاث كور إلى بعضها البعض وهى:- سمنود وبوصير وبنا. وكانت قاعتها مدينة سمنود (سمنود غربية) د. فتحى مصيلحى : السابق، ص ٤٨.

٨- المنوفيتين[١]	٦٩	٣٢	١٠١
٩- فوه والمزاحمتين[٢]	١٠	٣	١٣
١٠- النستراوية[٣]	٦	-	٦
١١- رشيد و الجديدة وإدكو[٤]	٣	-	٣
			٣
١٢- جزيرة بنى نصر(٥)	٤١	٢٣	٦٤
١٣- البحيرة[٦]	٨٧	٨٩	١٧٦
			١٧٦
١٤- حوف رمسيس[٧]	-	١٠١	١٠١
			١٠١

(١) المنوفيتان: تكونت فى (فترة الكور الكبرى)، بعد ضم الجزء الجنوبى من كورة منوف السفلى إلى كورة منوف العليا. وسميت الأخيرة بذلك لأنها كانت تقع بقرب رأس الدلتا فى مكان أعلى مما تقع فيه منوف السفلى التى تعرف اليوم باسم محلة منوف. وقاعدتها منوف العليا (مدينة منوف الحالية) فتحى مصيلحى: السابق، ص٥٠.

(٢)فوة والمزاحميتان:- استحدثت فى هذه الفترة من حيث الاسم. وتكونت من كورة مليدس ومعظم كورة مصيل وأجزاء من كورتى رشيد وإخنو. وكانت قاعدتها مدينة فوة (مدينة فوة الحالية –كفر الشيخ) السابق، ص٥٢.

(٣)النستراوية: سميت بالنستراوية نسبة إلى قاعدتها نستروه (كوم مسطروه – ناحية الفقهاء – سيدى سالم) وقد تكونت هذه الكورة أثر ضم كورة البشارود وأجزاء من كورة رشيد وتيدة والبرلس والفراجون وشبياس إلى بعضها البعض. لذا فهى من كور أسفل الأرض الكبيرة المساحة. السابق ص٤٨

(٤)رشيد: ظهر مسمى هذه الكورة منذ بداية العهد العربى واستمر حتى فترة (الكور الكبرى) وإن تغيرت حدودها الإدارية. إذ تكونت من انضمام الجزء الشمالى الغربى من كورة رشيد إلى الجزء الشمالى من الكورة إخنو ولذا فهى صغيرة المساحة. أما قاعدتها رشيد فهى من الثغور المصرية القديمة. واقعة شمال موقعها الحالى. السابق، ص٥٢. هذا ما ذكره د. فتحى مصيلحى عن هذه الكورة فى عصر الكور الكبرى، لكن دون أن يرد ذكر للجديدة أوادكو. وعلى ما يبدو أنه جعلهم جميعا تحت اسم واحد.

(٥) جزيرة بنى نصر: كانت من أقسام الوجه البحرى القديمة بمصر. ثم أصبحت من الأقسام الكبيرة التى استحدثت فى أيام الدولة الفاطمية. وكانت تشمل المنطقة الواقعة على الشاطئ الشرقى لفرع رشيد من محلة اللبن التى بمركز كفر الزيات شمالا إلى زاوية رزين بمركز منوف جنوبا ويدخل فى حدها الشرقى نواحى د. مليج وبلمشط وبرهيم وديركى من قرى مركز منوف فضلا عن بعض النواحى بمديرية المنوفية وكذلك من مركز طنطا ومديرية الغربية. وسميت جزيرة لأن ماء النيل كان يحيط بها فكان يحدها من الغرب فرع النيل الغربى ومن الشرق ترعة الباجورية وفروعها. محمد رمزى: القاموس، ص ٢١٣: ٢١٤. وهى منسوبة إلى بنى نصر معاوية ابن أبى بكر بن هوازن. وكانت لهم شوكة شديدة بأرض مصر وكثروا حتى ملأوا أسفل الأرض وغلبوا عليها واستوطنوا بقرى هذه الجزيرة فعرفت بهم د . فتحى مصيلحى: السابق، ص٥٠.

(٦) البحيرة : اسم هذه الكورة قديم. فقد ظهر فى بداية العصر العربى. وإن تغيرت حدودها الإدارية فى فترة الكور الكبرى. أترى دمج كورة البحيرة وقرطاسا والشراك والبلاد التى تقع فى أقصى جنوب كورة مصيل بعضها إلى بعض. د. فتحى مصيلحى : السابق، ص ٥٢.

(٧) حوف رمسيس:- الحوف هنا كلمة معناها الجانب وقد أطلق العرب هذه الكلمة على بعض الأقاليم المصرية –كما سبق ذكرها وكان حوف رمسيس من الأقسام الكبيرة فى الوجه البحرى وقد أنشئ فى أيام الدولة الفاطمية. وكان هذا الحوف يشمل

المجموع(١)	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
الوجه القبلى:-			
الأقسام	النواحى	الكفور	المجموع
١- الجيزية[٢]	٧٠	٢٧	٩٧
٢- الإطفيحية[٣]	١٣	٤	١٧
٣- البوصيرية[٤]	١٣	١	١٤
٤- الفيومية[٥]	٥٥	١١	٦٦
٥- البهنسائية[٦]	٨٤	٢١	١٠٥
٦- الأشمونين[٧]	٥٤	٥٧	١١١
٧- السيوطية[١]	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع(٢)	١٧٩	٢٠٩	٥٨٨

المنطقة التى يقع فيها اليوم بلاد مركزى كوم حمادة والدلنجات والبلاد القبلية من مراكز إتياني البارود ودمنهور وأبو المطامير بمديرية البحيرة: محمد رمزى: السابق، ص:٢٣٥: ٢٣٦.

(١) أبو صالح الأرمنى : تاريخه، ص ١٠: ١١.

(٢) الجيزية:- ورد هذا العمل فى جميع قوائم الكور الكبرى، وكان معظمه يقع على الشاطئ الغربى، بينما كان بعضه يحتل جزءا صغيرا من الشاطئ الشرقى. وكانت الجيزة هى قاعدة الكورة منذ الفتح العربى رغم تسميتها بكورة منف. أمين محمود عبد الله: تطور الوحدات الإدارية، ص١٢٦.

(٣) الإطفيحية: أنشئ هذا القسم منذ إنشاء الكور الكبرى وهو العمل الوحيد فى مصر العليا الذى يقع بأكمله على الجانب الشرقى للنيل. وقاعدته إطفيح:. أمين محمود عبد الله : تطور الوحدات الإدارية، ص ١٢٧.

(٤) البوصيرية: من الكور الكبرى التى تكونت فى العصر الفاطمى. وقد تكونت من تجميع ثلاث كور صغرى قديمة وهى كورة بوصير وكورة بويط (أبويط) وكورة دلاص. وأصبحت تحتل هذه الكورة المنطقة التى تحتلها فى الوقت الحاضر مركز الواسطة ومركز بوش بمحافظة بنى سويف بالإضافة إلى بعض الأطراف الأخرى وقاعدتها بوصير قوريدس. وتتخذ حدود هذه الكورة شكلا نصف دائرى وتسير بخط متعرج يبدأ من الحدود الفاصلة بين محافظتى بنى سويف والفيوم. أمين عبد الله : السابق، ص١٣٣.

(٥) الفيومية:- ليس من الصعب تحديد عمل الفيوم لأنه عمل مستقل بنفسه وله حدوده الطبيعية المتميزة ومعالمه الواضحة التى روعيت فى التقسيم الإدارى فى جميع العصور. وقد كانت مدينة الفيوم هى قاعدة كورتها الكبيرة كما كان فى الحال فى أى وقت سابق أو لاحق. السابق، ص١٢٨.

(٦) البهنسائية: تكونت منذ أوائل عهد الكور الكبرى فى حكم المستنصر الفاطمى وسميت باسمه قاعدتها (مدينة البهنسا) وكانت معظم نواحى البنهساوية تقع إلى الغرب من النيل وجزء صغير منه يقع على الضفة الشرقية. وكانت هذه الكورة الكبيرة تتكون من أربع كور صغرى هى أهناس والقيس والفشن والبهنسا وجير شنودة. السابق، ص ١٣٣: ١٣٤.

(٧) الأشمونين: تكونت منذ نشأة الكور الكبرى فى أواخر القرن الخامس الهجرى وقد كانت كورة الأشمونين الكبرى تقع فى كلا ضفتى النيل الشرقية والغربية، ممتدة جنوبى الحدود الجنوبية للبهنساوية. أمين محمود عبد الله. السابق، ص ١٣٧.

كان هذا بالتفصيل ما ورد فى قائمة أبو صالح الأرمنى، وكما هو واضح مما ذكره أبو صالح قبل عرضه لهذه القائمة أنه أورد هذه الأقسام تحت اسم الأعمال. وقد تبع أبو صالح الأرمنى فى هذه التسمية الكثير من الكتاب المحدثين أمثال الأستاذ الدكتور:عبد المنعم ماجد[٣]، والأستاذ الدكتور: عطية مصطفى مشرفة[٤].

وقد سبق توضيح كلمة الأعمال وما يقصد بها، والله أعلم، مما يوضح أن هؤلاء أخذوا اللفظ على عواهنه، وساروا عليه دون تأكد. كما كانوا يتبعون نفس الأسلوب بالنسبة لنقلهم الأسماء أيضا وذلك دون التأكد من عددها أو وجودها وعدم وجودها، ودون التعليق.

كما يلاحظ على قائمة أبى صالح الأرمنى أنها اشتملت على " واحد وعشرين " قسما إداريا، منها بالوجه البحرى " أربعة عشر" قسما، وبالوجه القبلى " سبعة " أقسام. لكنه فى البداية ذكر بأن دخل هذه الأقسام خارجا عن الإسكندرية ودمياط وتنيس. فضلا عن بعض النواحى الأخرى، بمعنى أنه اقتصر على الأقسام المذكورة لبيان دخلها، وذكر بأن دخلها خارجا عن دخل الإسكندرية ودمياط وتنيس. فإذا ما أضفنا هذه الأقسام الثلاثة إلى " الواحد وعشرين " قسما السابقة لأصبح المجموع " أربعة وعشرين " قسما إداريا. هذا فضلا عن أنه لم يذكرها " الإخميمية والقوصية "، وعلى ما يبدو أنه نسيهما أو سقطا منه[٥]. فإذا أضفناها إلى العدد السابق لأصبح المجموع " ستة وعشرين " قسما أو كورة كبيرة. هذا فضلا عن الواحات التى لم يذكر أو يشر إليها من قريب أو بعيد، حتى لو أخرجنا الواحات[٦]،لكانت المحصلة" ستة وعشرين" قسما، وهو ما لم يفطن إليه الكثير من الكتاب المحدثين، بل ذهبوا جميعا وراء تتبع الأقسام الظاهرة الذكر دون الفطن إلى الناقص، أو دون

---

(١) السيوطية: أنشئ هذا القسم منذ إنشاء الكور الكبرى ، وذلك بأن ضم إلى كورة أسيوط عدة كور أخرى مجاورة فأصبحت كورة كبيرة تعرف "بالأسيوطية" أو " السيوطية" ومعظم نواحى هذه الكور تقع على الجانب الغربى على النيل. وكانت " أسيوط هى قاعدة هذه الكور الكثيرة الخيرات. أمين عبد الله : السابق، ص ١٣٩.

(٢) أبو صالح الأرمنى: تاريخه، ص ١٢.

(٣) د. عبد المنعم ماجد: ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها، ص ٣٩٩.

(٤) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٤٧.

(٥) أمين محمود عبد الله: تطور الوحدات الإدارية، ص١١٠.

(٦) وذلك على قول من قال أنه لم يكن يحكم عليها من قبل السلطان. كما سيأتى.

اعتبار لما استبعده من الذكر، اقتصارا على دخل المذكور فقط، وعلى هذا كانت المحصلة فى حسابنا تصل إلى " ستة وعشرين " قسما أو كورة كبيرة أو إقليما إداريا انقسمت إليها مصر آنذاك، والتى كان على كل منها " وال " أو " حاكم " قائم بذاته، ويرجح ذلك سجلات تولية حكام الأقاليم فى العصر الفاطمى، والتى أوردها القلقشندى فى الجزء العاشر من موسوعته، والتى تشمل كل هذه الأقسام بل وزيادة– كما سيأتى – ويرجح ما ذهبت إليه أيضا ما ذكره الأستاذ الدكتور عطية مشرفة بعد نقله لقائمة أبى صالح، حيث يذكر بأنه : " يستدل منها على أن حكام أسفل الأرض كانوا موزعين على الأقسام الواردة عند أبى صالح "[1].

كما يلاحظ على قائمة أبى صالح أنه عند ذكره للإبوانية لم يقدم المجموع الكلى لنواحيها وكفورها، بل اكتفى بذكر نواحيها وكفورها كل على حدة فقط، كما يلاحظ عليها خاصة قائمة الوجه القبلى أنها تنقص بعض الأقسام – كما سبق الذكر – هذه الأقسام التى لم تكن تقل أهمية عن المذكور، بل ربما تزيد، ويقصد بهذا" القوصية والإخميمية[2]" فهذين الإقليمين – وخاصة القوصية – كانا ذوى شأن كبير، ومكانة متميزة بين الأقسام الإدارية لمصر آنذاك، كما أنهما وردتا فى كثير من القوائم التى عرضت لهذا الموضوع.

ويلاحظ أيضا على المجموع الكلى الذى قدمه أبو صالح الأرمنى سواء للنواحى أو الكفور بالوجه البحرى أنه ناقص، ويظهر هذا بعد جمع الأعداد التفصيلية للنواحى والكفور، فهو قد ذكر بأن مجموع النواحى" ٩١٧ " ناحية، لكن بجمع هذه النواحى بالتفصيل اتضح أن عددها " ٩٤٧" ناحية بزيادة قدرها ٣٠ ناحية عن المجموع المذكور. كذلك الكفور ذكر بأنها "٦٨١" كفراً لكن بجمع الأعداد المذكورة تفصيلاً اتضح أن المجموع " ٦٨٧ "

---

(١) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص١٤٧.

(٢) القوصية:– كانت من الوحدات الإدارية التى استحدثت فى مصر العليا فى عهد الدولة الفاطمية، وسميت القوصية نسبة إلى قوص التى كانت قاعدة لها، وهى آخر أعمال مصر من جهة الجنوب، وكان هذا الإقليم قبل تكوينه مقسما إلى عدة كور صغرى ضمت إلى بعضها، ونتج عنها هذه الكور الكبيرة، وقد إحتلت قوص (القاعدة) مكان الصدارة بين مدن الصعيد منذ القرن الخامس الهجرى، حتى أصبحت قصبة الصعيد كله. عنها بالتفصيل انظر. أمين عبد الله: تطور الوحدات الإدارية، ص ١٤١: ١٤٢،أما الإخميمية فكانت نواتها كورة إخميم الغربية، وفى عهد المستنصر أضيفت إليه كورة إبشاية فصارت إقليما أو كورة كبيرة باسم الإخميمية نسبة إلى إخميم قاعدتها، وكانت معظم نواحيها تقع على الضفة الغربية. وعن حدودها بالتفصيل وما تشغله. انظر: أمين عبد الله: السابق، ص١٤٠.

بزيادة قدرها " ٦ " كفور عن العدد المذكور، وهذا يشير من ناحية أخرى أن هناك خطأ ما فى الإحصاء الإجمالى أو فى الأعداد الداخلية، هذا بالنسبة لأقسام الوجه البحري.

أما بالنسبة لأقسام الوجه القبلى، فقد ذكر أن مجموعها الكلى "٥٨٨" منها "٣٧٩" ناحية و"٢٠٩" كفراً، لكن بجمع الأعداد التفصيلية المذكورة اتضح أن مجموعها " ٤٦٤" منها " ٣١١ " ناحية و" ١٥٣ " كفراً. مما يعنى أنه ربما كان يحسب معهم مجموع النواحى والكفور بالأقسام التى لم يذكرها أو سقطت منه بالوجه القبلى، والتى ذكرتها سابقا (القوصية والإخميمية) مما يعنى أن هاتين الناحيتين كانت بهما "ثمان وستون" ناحية "وستة وخمسون" كفرا، فربما كان الأمر على هذا حتى يكون المجموع الكلى متفقا مع الأعداد التفصيلية وهذا يؤكد ما ذهبت إليه سابقا من إغفاله لذكر هاتين الناحيتين.

ومما هو جدير بالذكر أن عدد الأقسام التى ذكرها أبو صالح الأرمنى وما اشتملت عليه من النواحى والكفور، والذى سار عليه العديد من الكتاب والمؤرخين خاصة المحدثين منهم، أمثال الأستاذ الدكتور: حسن إبراهيم حسن. فى كتابه تاريخ الدولة الفاطمية[١]، فعلى الرغم من أنه سار على ما ذكره أبو صالح الأرمنى ونقله بنصه، إلا أن سيادته قد جانبه الصواب فى النقل، إذ لم يذكر الإبوانية، ومع ذلك قدم المجموع الكلى كما ورد عند أبى صالح دون بحث أو دراسة فى الموضوع. كما أنه قبل عرضه التفصيلى للكور الذى نقله قدم عرضا آخر مجملا للأقسام الإدارية التى اشتملت عليها مصر آنذاك، وقدم فى هذا العرض أسماء لم ترد أصلا ضمن الكور، بل ربما كانت نواحى تابعة للكور، أو أنها فعلا أسماء كور، ولكن زمن الكور الصغرى، وليس فى الفترة المعنية، ولعلها اندثرت، ولا أدرى لماذا أوردوها فى هذه الأسماء، من ذلك ذكره " للدنجاوية ".

كما كان هناك كتاب آخرون ساروا على ما قدمه أبو صالح دون بحث أو تدقيق، وذكر منهم سابقا الأستاذ الدكتور عبد المنعم ماجد، وكذلك الأستاذ الدكتور عطية مشرفة والذى نقل قائمة أبى صالح الأرمنى بكل ما فيها من خطأ أو سهو. حتى فى نقله للإبوانية لم يرد لها سوى ست نواح، دون أن يكون لها كفور، فى حين ذكرها أبو صالح بدون العدد

(١) د. حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٢٨٩ : ٢٩٠.

الإجمالى أو المجموع، وذكر لها ست نواح وستة كفور، هكذا نجد العديد من الكتاب المحدثين قد اعتمدوا على قائمة أبى صالح الأرمنى بل نقلوها بنصها، دون الوصول إلى نتائج تفيد الباحثين والقراء.

وقد تطرق المؤرخ " ابن مماتى"[١] لموضوع التقسيم الإدارى لمصر آنذاك، وذلك فى الفصل الثالث من كتابه" قوانين الدواوين". فالبرغم من أنه كان من موظفى الأيوبيين، إلا أننى آثرت ذكر ما أورده فى هذا الموضوع لقربه من نهاية الدولة الفاطمية، مما يعنى أنه حتى لو كان قد حدث تغيير أو تعديل فى التقسيم الإدارى فهو طفيف، خاصة وأن التقسيم الذى استجد فى النصف الثانى من العصر الفاطمى هو التقسيم الذى ظلت تدور فى فلكه التقسيمات الإدارية لمصر حتى الآن.[٢] هذا فضلا عن أنه قريب من التقسيم الذى أورده أبو صالح الأرمنى.

ففى الباب الثالث من كتاب قوانين الدواوين أورد صاحبه الأقاليم التى كانت تنقسم إليها مصر فى زمانه – إبان العصر الأيوبى – وقد وردت الأقسام فى متن النسخة التى اعتمدت عليها باسم " الأعمال "[٣]، أما فى الهامش فقد ذكر المحقق أنه وجد هذه الأقسام فى إحدى النسخ التى اعتمد عليها فى تحقيقه مذكورة تحت اسم" الأقاليم"، حيث يقول صاحبها: "... تذكرة مباركة بعدة أقاليم الديار المصرية..."[٤] وكانت على النحو التالى:– الوجه البحرى ويضم: الضواحى. القليوبية. الشرقية. الدقهلية. المرتاحية. ثغر دمياط. الغربية. الطندتاوية. السمنودية. الدنجاوية. السنهورية.فوه والمزاحمتين. المنوفية. جزيرة بنى نصر. البحيرة. الإسكندرية ونواحيها. حوف رمسيس.

(١) الأسعد بن مماتى: الوزير الأيوبى المتوفى سنة ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م.

(٢) د. حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص٣٢٣.

(٣) ابن مماتى: قوانين الدواوين ص٨٤ تحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولى، القاهرة. الطبعة الأولى، سنة ١٩٩١.

(٤) ابن مماتى: السابق، ص٨٤، حاشية ١٠.

الوجه القبلى:– الجيزية. الإطفيحية. البوصيرية. الفيومية. البهنساوية. الأشمونين. المنفلوطية. الإخميمية. القوصية. الأسيوطية. كما ذكر ما فى كل إقليم منها من البلاد النواحى مرتبة على حروف المعجم.(١)

ومما ذكره ابن مماتى يتضح لنا استخدامه لكلمة " أقاليم " فى تقسيمه للديار المصرية. وهو التعبير الذى رجحنا استعماله إشارة إلى الأقسام الإدارية التى كانت موجودة آنذاك. كما استخدم أيضا كلمة " أعمال " والتى يرى أنه بدأ فى استخدامها كاسم للأقسام الإدارية فى العصر المملوكى. أما استعماله هو لهذا التعبير فربما يقصد به ما تضم هذه الأقاليم من أعمال الدخل والضرائب المفروضة عليها. والله أعلم.

ومما يلاحظ على عدد هذه الأقاليم أنها قريبة من العدد الذى أورده أبو صالح الأرمنى فى كتابه. وذلك بعد إضافة ما سقط من أبى صالح الأرمنى، سواء بالنسبة للوجه البحرى، أو بالنسبة للوجه القبلى. وقد تم توضيح ذلك. وإن وجد اختلاف فهو طفيف جدا. بخلاف ما ورد عند غيره من الكتاب حيث نجد الاختلاف ظاهرا جدا وبين من نواح عدة. وهذا يدلنا على أنه لم يرد تغيير كبير على التقسيم من العصر الفاطمى. وحتى بداية العصر الأيوبى، بل كان الأمر فيه تقارب كبير، مما يدفعنا إلى الاعتماد على ابن مماتى فى كثير من المواضع وتقديم رأيه وتقسيمه على رأى وتقسيم كثير من المؤرخين أو الكتاب. الذين تطرقوا لهذا الموضوع بالبحث والدراسة، وذلك لقرب عهده بعهد الدراسة من ناحية. ومن ناحية أخرى للتقارب الواضح بين تقسيمه وتقسيم المؤرخين المعاصرين لفترة الدراسة.

وفى نفس الوقت يلاحظ على التقسيم الذى أورده ابن مماتى أن عدد " الأقاليم " عنده بلغ" سبعة وعشرين " إقليما. منها بالوجه البحرى " سبعة عشر" أما الوجه القبلى فشمل" عشرة " أقاليم. وعند ذكره لأقاليم الوجه البحرى كل على حده، بدأ حديثه بذكر إقليم " الضواحى" وهو إقليم لم يكن موجودا فى العصر الفاطمى ولم أجده عند أى من الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع إبان فترة الدراسة، بينما وجدتها عند غيره من الكتاب اللاحقين، أمثال القلقشندى. مما يجعلنا نذهب للقول بأن هذا الإقليم ربما كان بداية وجوده

(١) ابن مماتى: نفسه، ص ٨٤، وما بعدها.

فى العصر الأيوبى. ولا يرجح أن تكون بدايته فى العصر الفاطمى. لأنه يطلق عليه عند البعض مصطلح " ضواحى القاهرة " والقاهرة فى معظم فترات العصر الفاطمى كانت عبارة عن مدينة ملكية، مقتصرة على الخليفة وحاشيته وجنده، أما زيادتها وتطرق سكن العامة إليها لم يكن إلا فى أواخر العصر الفاطمى، ومع بدايات العصر الأيوبى وطيلته، وربما كان هذا سبب استحداث هذا الإقليم.

كما يلاحظ عليه أيضا عدم ذكره للإيوانية وهى من الأقسام التى وردت عند أبى صالح الأرمنى. فربما يكون قد ألغى فى العصر الأيوبى، أو يكون قد سقط من المؤلف، خاصة وأنه كان يضم عددا لا بأس به من النواحى والكفور. وأضاف ثغرى دمياط والإسكندرية وضواحيها، وهما من الأقاليم التى استبعدها أبو صالح الأرمنى عند إيراده للأقاليم حيث قال " ما جاء منها خارجا عن الإسكندرية ودمياط " كما زاد " السنهورية والقليوبية والطندتاوية " وهى أقاليم لم ترد عند أبى صالح الأرمنى. وربما تكون قد استحدثت آنذاك.

أما بالنسبة لأقاليم الوجه القبلى، فقد أضاف الأقاليم التى سقطت عند أبى صالح الأرمنى، وهما إقليمى الإخميمية والقوصية، وزاد على ذلك إقليم المنفلوطية، والذى لم أجده فى كتابات من كتبوا فى فترة الدراسة، لذا أرجح كذلك أن استحدث آنذاك.

كان هذا ما ورد عند ابن مماتى عن التقسيم الإدارى لمصر آنذاك، وأهم ما لوحظ عليه. وفى ختام هذا الجزء ترى الباحثة أنه على الرغم من تقارب تواريخ وفاة كل من أبى صالح الأرمنى وابن مماتى. إلا أنهما عند عرض كل منهما للتقسيم الإدارى لمصر اختلفا فى ذلك – وإن لم يكن الاختلاف كبيرا أو واسعا – وهذا يعنى صعوبة اتفاق الكتاب والمؤرخين فى موضوع التقسيم الإدارى لمصر، حتى لو تقاربت سنوات وفاتهم. ولو كانوا معاصرين لبعضهم البعض.

أما ما ذكر عند المؤرخ " القلقشندى " عن التقسيم الأكبر للأراضى المصرية، فقد أورد بعد تناوله الكور القديمة، تقسيما آخر أكبر، وأطلق عليه اسم " الأعمال "، وذلك

تحت عنوان " الأعمال المستقرة "[1] وعلى ما يبدو أنه كان يقصد بها ما كان مستقرا فى زمانه، وهو العصر المملوكى – خاصة وأن الأعمال لم تعرف إلا فى عهده.، ثم أتبع ذلك بتناول التقسيم الإدارى لمصر فى عصر الخلفاء الفاطميين وهو التقسيم الذى سار عليه العديد من الكتاب والمؤرخون، خاصة المحدثين منهم. وكان هذا التقسيم كالآتى: " واعلم أن مملكتهم – يعنى الفاطميين –كانت قد انحصرت فى ثلاث ممالك فيها نوابهم وولاتهم: المملكة الأولى الديار المصرية وهى التى كانت قد استقرت قاعدة ملكهم ومحط رجالهم. وكان بها أربع ولايات:–

الأولى: " ولاية قوص" وكانت هى أعظم ولايات الديار المصرية، ووواليها يحكم على بلاد الصعيد، وربما ولى الأشمونين ونحوها من يكون دونه.

الثانية: " ولاية الشرقية " وكانت دون ولاية قوص فى الرتبة وكان متوليها يحكم على عمل بلبيس وعمل قليوب وعمل أشموم.

الثالثة: " ولاية الغربية " وكانت دون ولاية الشرقية فى الرتبة وكان متوليها يحكم على عمل المحلة ومنوف وأبيار.

الرابعة: " ولاية الإسكندرية " وهى دون الغربية فى الرتبة وكان متوليها يحكم على أعمال البحيرة بأجمعها.

وذكر نقلا عن ابن الطوير: وهؤلاء الأربعة كان يخلع عليهم من خزانة الكسوة بالبدنة، وهو النوع الذى يلبسه الخليفة يوم فتح الخليج، ثم قال. ولعل هذه الولايات الأربع ولايات الولاة التى تدخل تحت حكمها الولايات الصغار أو تكون هى التى استقر عليها الحال آخر دولتهم[2]"

وواضح مما أورده القلقشندى أنه عند تناوله للتقسيم الإدارى لمصر فى عصر الخلفاء الفاطميين، ذكر بأنها كانت مقسمة إلى أربع ولايات فقط، وهى: قوص والشرقية، والغربية والإسكندرية – هذا فضلا عن القاهرة والفسطاط – وقال بأنها هى التى ينحصر فيها

(١) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص ٣٩٣: ٣٩٦.

(٢)القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص٤٩٣: ٤٩٤.

التقسيم الإدارى لمصر فى العصر الفاطمى، وهذا ما سار عليه العديد من المؤرخين والكتاب المحدثين[١] إلا أنه فى الجزء العاشر من موسوعته أورد سجلات لتوليه ولاة أو حكام لأقاليم مصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين. منها سجلات لهذه الولايات الأربع، فضلا عن سجلات لتوليه حكام بالقاهرة والفسطاط، لكنه إلى جانب سجلات تقليد ولاة لهذه الولايات الست ذكر سجلات أخرى لتوليه حكام أو ولاة لولايات أو أقاليم أخرى[٢]، مما حدا به إلى القول بأن هذه الولايات الأربع يبدو أنها هى التى استقر عليها الحال آخر دولتهم، أو أنها الولايات الأكبر التى يدخل تحت حكمها ولايات أخرى أصغر منها. إذ أنه قد عثر على سجلات لأقاليم أو ولايات أخرى على نسق هذه السجلات الأربع المذكورة، فكان أن عدد هذه الأقاليم دون أن يورد سجلات لأغلبها. وكانت كما ذكر كالتالى : " ....فكانت تكتب على نظير ذلك فى الوجه القبلى: ولاية الجيزية وولاية الإطفيحية. وولاية البهنساوية وولاية البوصيرية، وولاية الأشمونين والطحاوية وولاية السيوطية وولاية الإخميمية وولاية الفيوم وولاية واح البهنسا وولاية ألواح الداخلة وولاية ألواح الخارجة[٣]" فالمجموع إذن " اثنا عشر" فضلا

---

(١) أمثال د. المناوى : الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى، ص ٤٣: ٤٤، د. حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٢٧٩، د. أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص١٥، السيد محمد أحمد عطا: تاريخ الغربية وأعمالها فى العصر الإسلامى، (٢١ – ٥٦٧هـ / ٦٤٢ / ١١٧١م)، ص١٨٩، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٢م.

(٢)انظر: نماذج من هذه السجلات بملاحق البحث.

(٣) القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٠، ص٣٨٨.

بالنسبة لبلاد الواحات : فقد تحدث الكتاب فى مواضع عده عن بلاد الواحات التى تقع فى الصحراء الغربية المصرية.منهم مثلا " المقدسى" فى كتابه " أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، ص٢٠١، والبكرى فى كتابه " المسالك والممالك" ،ج١، ص٣٣، وكذلك الإدريسى فى كتابه" نزهة المشتاق"، ص١٢٣:١٢٢، وكذلك: الاصطخرى فى كتابه " المسالك والممالك"، ص٥٢ ، وابن دقماق " الانتصار، ص١٢ :١٤. والسيوطى : " حسن المحاضرة"، ج١، ص١٣، فهؤلاء جميعا وغيرهم تحدثوا عن الواحات من حيث عددها، وما بها من خيرات وأرزاق. لكن من حيث الحكم بها، وكيفية وصول الولاة إليها، فهذا لم يتحدث عنه إلا القليل منهم. وكان من بين هؤلاء " ابن حوقل" – فى القرن الخامس الهجرى – نراه بعد أن تحدث عن الواحات وشكلها، وما بها من خيرات يقول:" ولم تزل من أول فتحها فى أيدى آل عبدون ومرجعهم إلى حى من لواته قبيلة من البربر" صورة الأرض "، ص١٤٤. فهذا يعنى أنه لم يكن للحكومة المركزية فى العاصمة أى سلطان أو سلطة على الواحات أو حكامها، بل هى فى أيديهم يتوارثونها منذ القدم. فى هذا المعنى يقول العمرى" مسالك الأبصار، ص١٠٠، وكذلك المقريزى: الخطط، ج،١ ص١١٩، " بأن الواحات لا تعدو فى الولايات المصرية، ولا فى الأعمال، ولا يحكم عليها من قبل السلطان وإلى، وإنما يحكم عليها من قبل مقطعيها" وهذا يتمشى مع ما ذكره ابن حوقل سابقا. والذى أرجح عدم دقته، لكن يرجح ما ذهب إليه " القلقشندى من أنه كان عليها ولاة من قبل الحكومة المركزية ودليلا على ذلك ما عثر عليه من سجلات توليه ولاة لها. ويؤيد ما ذهب إليه القلقشندى– أيضا ما ذكره أبو صالح عن أحد ولاتها حيث قال" والى الواحات فى الخلافة

عن القوصية التى ورد سجل لها فيما سبق عنده فيكون المجموع " ثلاث عشرة" ولاية أو إقليما.

ومن الوجه البحرى: ولاية القليوبية. وولاية منية تردى. وهى منية غمر. وولاية المرتاحية وولاية الدقهلية. وولاية مدينة تنيس. وبها كانت دار الطرز وولاية المنوفية وولاية جزيرة بنى نصر. وربما أضيفت إلى المنوفية وعبر عنها بالمنوفيتين. وولاية جزيرة قويسنا. وولاية البحيرة. وولاية ثغر رشيد المحروس وولاية نستراوه وولاية ثغر دمياط وولاية الفرما[1]"

" فكان المجموع " ثلاثة عشر" إقليما أو ولاية. فضلا عن الشرقية والغربية والإسكندرية التى لم يذكرها لأنه أورد لها سجلات كل على حده، إذن فالمجموع "ستة عشر" إقليما، وبالإضافة ما فى الوجه القبلى فيكون المجموع "تسعة وعشرون" قسماً بالإضافة إلى القاهرة والفسطاط فيكون المجموع النهائى "واحداً وثلاثين" إقليما. تلك التى يذكر القلقشندى أنه عثر على سجلات لتقليد ولاة لها.

وهنا تعود الباحثة إلى ترجيح إضافة ما سبق أن أضافته فى تقسيم أبى صالح الأرمنى. من بعض المناطق،حتى أصبح المجموع " ستة وعشرين " إقليما، هذا فضلا عن القاهرة والفسطاط. فيكون المجموع "ثمانية وعشرين" إقليما. أضف إلى هذا ما ذكره القلقشندى عن الواحات، والتى أورد عدة سجلات لتولية ولاتها والتى سبق تناولها، وتعد تلك السجلات دليلا عمليا واقعيا قاطعا على وجود تلك الأقاليم بالفعل فى مصر فى فترة الدراسة. كما أنها تعد خطوة ساعدت كثيرا للوصول إلى صورة نهائية لتلك الأقاليم.

" المقريزى"

تحدث عن التقسيم الإدارى لمصر، والذى أورده تحت اسم " الأعمال "، ربما كان ذلك تمشيا مع المسمى الجديد لهذه الأقسام، والذى عرف فى عصره. وقد ذكرته لقربه من التقسيم الذى أورده أبو صالح الأرمنى، بل هو نفس العدد الذى وصلت إليه للأقسام الإدارية التى كانت معرفة آنذاك، وإن كان قد زاد أو أضاف هو قسم بالوجه القبلى، وأنقص

الحافظية أبى شجاع بن الخضير" أبو صالح : تاريخه، ص ١١٨، وعليه تكون الواحات ضمن الأقاليم أو الكور المصرية، ويسرى عليها ما يسرى على باقى الأقاليم كما يرى أبو صالح الأرمنى. والقلقشندى.

(١) القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٠، ص٣٨٨.

واحد من الوجه البحرى عما أورده أبو صالح الأرمنى، حيث يقول المقريزى: " قسمت الأرض جميعها قبليها وبحريها على ستة وعشرين عملا وهى الشرقية والمرتاحية والدقهلية والإبوانية وثغر دمياط وجزيرة قويسنا والغربية والسمنودية والدنجاوية والمنوفية والنستراوية وفوة والمزاحمتين وجزيرة بنى نصر والبحيرة وإسكندرية وضواحيها وحوف رمسيس. والوجه القبلى: الجيزية والإطفيحية والبوصيرية والفيومية والبهنساوية والأشمونين والمنفلوطية والأسيوطية والإخميمية والقوصية "[1].

كانت هذه هى الأقسام الإدارية التى أوردها المقريزى، وإن كان قد أوردها تحت اسم الأعمال– ربما سيرا على ما هو معروف فى زمانه – لكن هذه الأقسام وعددها كما هو واضح "ستة وعشرون" إقليما تتوافق مع العدد الذى ورد عند أبى صالح الأرمنى، وذلك بعد إضافة ما أخرجه أبو صالح الأرمنى من القائمة لاقتصاره على دخلها فقط دون الإسكندرية ودمياط وتنيس، وإن كان المقريزى هو الآخر لم يذكر الأخيرة، لكن زاد على أقسام الوجه القبلى المنفلوطية. فالاختلاف طفيف وواضح التفرقة للوصول إلى الصورة الأقرب للأقسام الإدارية المعروفة فى فترة البحث، والتى كان عليها ولاة من قبل الخلفاء الفاطميين، والتى كما هو واضح من المقارنة أنها كانت" تسعة" بالوجه القبلى و"سبعة عشر" بالوجه البحرى وهذا هو العدد المرجح عندى للأقسام الإدارية التى عرفت فى النصف الثانى من العصر الفاطمى، هذا فضلا عن الواحات، وكذلك القاهرة والفسطاط وولاة كل منها.

وبعد كانت هذه هى الأقسام الإدارية التى أوردها الكتاب القدامى، وما لوحظ على ما قدمه هؤلاء حتى نصل إلى العدد الحقيقى للأقسام الإدارية التى عرفت منذ منتصف العصر الفاطمى.

التقسيم الإدارى لمصر آنذاك عند الكتاب والمؤرخين المحدثين:–

تطرق العديد من الكتاب والمؤرخين المحدثين لموضوع التقسيم الإدارى لمصر فى عصر الخفاء الفاطميين، وخاصة فى النصف الثانى منه. أما النصف الأول من العصر الفاطمى فقد كان تناولهم له عبارة عن إشارات خاطفة، لا تتعدى القول بأن التقسيم آنذاك

(١) المقريزى: الخطط ،ج١، ص١١٦.

كان قائما على الكور الصغرى،ولم يكن فى كتاباتهم توضيحا عن نظام الكور وحكامها، لكن كان لبعضهم آراء جديرة بالتسجيل. ومن هؤلاء الأستاذ الدكتور " أيمن فؤاد سيد " الذى قدم رأيا جديدا، وذلك فى كتابه "الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد" حيث يقول ما مؤداه بأنه لم توجد وظيفة ولاة للأقاليم فى النصف الأول من العصر الفاطمى، بل وجدت بدلا منها وظيفة متولى السيارة[١]، وأن وظيفة " حاكم الإقليم" أو " والى الإقليم" لم تظهر إلا فى النصف الثانى فى العصر الفاطمى[٢].

وتعقيبا على ما ذكره سيادته، فإن الباحثة لا توافق هذا الرأى، لأن هذه الوظيفة وإن كانت قد وجدت بالفعل فى النصف الأول من العصر الفاطمى، ولكنها لم تكن بدلاً من والى الإقليم، إذ هى أوسع وأشمل فى المعنى[٣].كما عثر على أسماء حكام الأقاليم كثيرين ممن ينتمون للنصف الأول من العصر الفاطمى، بل وقبله. فيذكر أنه بعد فتح جوهر الصقلى لمصر سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٩م ولى مزاحم بن رائق الحوف والفرما والجفار[٤]. هذا فضلا عن أمثلة لولاة أقاليم كثيرين فى عهد المعز وعهد العزيز وغيرهما. وليس أدل على ذلك من المؤرخ المصرى المعاصر للفاطميين عز الملك المسبحى[٥] الذى اتصل " بخدمة الحاكم بأمر الله " سنة ٣٨٩هـ / ١٠٠٧م. فقلده القيس والبهنسا من الصعيد[٦]. فلو كان الأمر مقتصرا على متولى السيارة فلم هذه الولايات إذا؟!

وقد عثرت على دليل آخر على صحة رأيى فى كتابات الأستاذ الدكتور: أيمن نفسه، فقد عاد فى صفحات أخرى من كتابه ليرى رأيا آخر، وذلك فى سياق تناوله للوزير " جعفر

---

(١) متولى السيارة:- متولى القائم على الشيء، " السيارة" : القافلة أو العربة تسير بالنزين ونحوه للركوب. المعجم الوسيط، الجزء الأول ص ٤٨٥ – " وسيارة" مصدر سار دال بصيغته على الحرفة، ويظهر أن ويظهر أن سيارة البلد كانت وظيفة فى هذا العهد، ويقصد بها حسن سير البلد وصيانة الأمن والنظام به. المسبحى: أخبار مصر فى سنتين ٤١٤: ٤١٥،ص٤٠، حاشية ١.

(٢) د. أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٢٨.

(٣) عنها بالتفصيل وعن طبيعتها: انظر الفصل الثانى، ص ٨٣، وما بعدها .

(٤) المقريزى : اتعاظ الحنفا، ج١، ص١١٨.

(٥) الأمير المختار عز الملك محمد بن أبى القاسم المسبحى المتوفى سنة ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م.

(٦) د. حسين دويدار: الحياة الاجتماعية فى مصر فى العصر الفاطمى، ص ٤٩٤، رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. كلية اللغة العربية.

بن فلاح الكتامى "[1] نقلا عن ابن الصيرفى فى كتابه الإشارة: ".. جعل له فى سجله ولاية الإسكندرية وتنيس ودمياط والشرطتين العليا والسفلى والحسبة والسيارتين...[2]. فلو كان والى أو متولى السيارة بدلا من والى الإقليم آنذاك، فلم – ذكر ولاية هذه الأقاليم؟!. بل المفهوم من إيراد سيادته لهذا النص، أنه موافق على كل ما جاء فيه كلمة فى المضمون والظاهر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن هذا الرأى لم يرد عند أحد من الكتاب المعاصرين لفترة الدراسة. حقيقة أن اسم هذه الوظيفة قد ورد كثيرا عند هؤلاء، ولكن ليس بدلا من ولاة الأقاليم. وعليه يكون والى الإقليم شيء، ومتولى السيارة شيء آخر.

وفضلا عما ذكر نجد العديد من الكتاب والمؤرخين المحدثين قد تناولوا موضوع التقسيم الإدارى لمصر فى النصف الثانى من العصر الفاطمى بالبحث والدراسة. فمنهم من سار على تقسيم أى صالح الأرمنى وأورده كما هو – كما سبق – ومنهم من تحدث عن عدد هذه الكور وأوردها، وذلك مع اختلاف واضح بين هؤلاء الكتاب.

ومن هؤلاء مؤلف القاموس الجغرافى، والذى كان الأساس الذى سار عليه العديد من الكتاب اللاحقين له ويذكر فى القسم الأول من كتابه " بأن مصر إبان النصف الثانى من العصر الفاطمى قسمت إلى " اثنتين وعشرين " كورة كبيرة منها " اثنتا عشرة " بالوجه البحرى والباقى بالصعيد "[3] وكما وضح مما سبق أن الأمر لم يكن على هذا العدد بحال من الأحوال.

هذا من حيث العدد الإجمالى، أما من حيث التفصيل وخاصة بالوجه البحرى، إذ لم تكن على العدد المذكور فى " القاموس"، بل نراها فى قائمة أبى صالح الأرمنى والتى أخرج

---

(١) جعفر بن فلاح: وزير الوزراء ذو الرياستين الآمر المظفر قطب الدولة أبو الحسن على بن جعفر بن فلاح من أوفى الكتاميين بيتا وأجلهم قدرا وكان أبوه من الأجواد، وكان من أوجه الأمراء فى الدولة الحاكمية، وقاد الجيوش السائرة إلى الشام ومرض سنة ٤٠٦هـ فركب الحاكم وعاده فى داره، وفى سنة ٤٠٨هـ، كتب له سجل بالوزارة. فكان الناظر فى جميع رجال الدولة وجعل= =له فى سجله ولاية الإسكندرية وتنيس ودمياط والشرطتين العليا والسفلى والحسبة والسيارتين، والعرض والإثبات والنظر فى الواجبات. وفى شوال سنة ٤٠٩هـ ركب على رسمه من داره إلى القاهرة، فلقيه فارسان متنكران فرماه أحدهما فجرح. فولى هاربا إلى داره مجروحا ومات من جراحته غد يوم جرحه ابن الصيرفى: الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق: عبد الله مخلص. ص٣٢: ٣٤، مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة ،٢٠٠٠م.

(٢) د. أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٢٨: ٣٢٩.

(٣) محمد رمزى: القاموس الجغرافى، ق١، ص٣١.

منها بعض المناطق – كما سبق – تصل إلى " أربعة عشر" إقليما أو كورة كبيرة. وقد سار على هذا العدد وما ذكر فيه الكثير من الكتاب أمثال د. حسين مؤنس فى "أطلس تاريخ الإسلام "[١]، وكذلك دكتور: عبد الله يوسف الغنيم فى " جغرافية مصر من كتاب الممالك والمسالك "[٢]، أما د. فتحى محمد مصيلحى فى " تجربة التعمير المصرية " فقد ذكر أمرا جديدا حيث قال بعد حديثه عن تغيير التقسيم فى منتصف العصر الفاطمى: " هكذا تجمعت كور أسفل الأرض الصغرى التى بلغ عددها حينذاك "خمسا وأربعين" كورة إدارية فى اثنتين وعشرين كورة كبرى لكل منها عاصمة.."[٣] ثم أخذ فى تعديد هذه الكور كل على حده، وهكذا يجعل كور أسفل الأرض وحدها دون أعلى الأرض "اثنتين وعشرين" كورة وهو الأمر الذى لم يرد عند أحد من الكتاب القدامى، سواء المعاصرين منهم أو اللاحقين. ومن خلال ما أورده صاحب " تجربة التعمير" نجد أن هناك أقساما لم تذكر عند أى ممن تحدثوا فى هذا الموضوع. كما لم يعثر على سجلات تولية لولاة تولوا أمرها[٤] مثل الفاقوسية والطندتاوية، ويؤكد هذا إذا رجعنا لما ذكر الكتاب القدامى أمثال أبى صالح الأرمنى والقلقشندى والمقريزى.

كذلك ذكر محقق كتاب " مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار" للعمرى "، " بأن مصر كانت زمن الفاطميين مقسمة إلى " اثنين وعشرين " إقليما " كورة " منها ثلاثة عشر إقليما بالوجه البحرى "[٥] فكما هو واضح أنه يتفق مع " محمد رمزى" وإن اختلف معه فى عدد كور الوجه البحرى، حيث جعلها " ثلاث عشرة " كورة.

كما يذكر الدكتور "أمين محمود عبد الله" فى "تطور الوحدات الإدارية فى مصر العلي" بأن "الكور الثمانين فى مصر ضمت فى ثلاث وعشرين كورة كبيرة، منها تسع كور

---

(١) د. حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص ٣٢٣.

(٢) د. عبد الله يوسف الغنيم : جغرافية مصر من كتاب الممالك والمسالك، ص ١٩.

(٣) د. فتحى محمد مصيلحى : تجربة التعمير المصرية، ص ٤٠.

(٤) القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٠، ص ٣٨٨.

(٥) العمرى: مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، ص٩٩، حاشية ٩. تحقيق د. أيمن فؤاد سيد. المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية.القاهرة. ١٩٨٥م.

كبيرة فقط فى مصر العليا "[1] بمعنى أن "أربع عشرة" منها بالوجه البحرى، والباقى بالصعيد، متفقا فى ذلك مع أبى صالح الأرمنى ولكن بعد إضافة ما سقط منه بالوجه القبلى.

وهناك من الباحثين المحدثين من يرى أنه لا وجود لكور كبرى فى النصف الثانى من العصر الفاطمى، ومنهم الأستاذ الدكتور: عبد المنعم ماجد. فى كتابه "ظهور خلافة الفاطميين وسقوطه ا" حيث يقول: " ربما تكون البلاد قد قسمت تقسيما جديدا فى وزارة بدر. فأبو صالح الأرمنى يذكر تقسيما إداريا للبلاد فى عهد المستنصر إلى واحد وعشرين عملا بمعنى مديرية، وإلى نواحى بمعنى مراكز وإلى كفور وقرى، أما كلمة كورة وجمعها كور بمعنى مراكز، والتى كانت أساس التقسيم الإدارى القديم فلم يعد لها وجود" [2].

وواضح من رأى الأستاذ الدكتور: عبد المنعم ماجد. أن الكور لم يعد لها وجود أساسا لا صغرى ولا كبرى، وذلك تمشيا مع كلمة" أعمال " التى أوردها أبو صالح الأرمنى – والتى سبق توضيح معناها –، وأنها لم توجد بمعناها الكامل المعروف إلا فى العصر المملوكى. وواضح أن سيادته قد قام بنقل العدد المذكور عند أبى صالح كما هو، دون البحث أو التحرى والتثبت من الوجود الفعلى لهذه الأقسام: جميعها أو بعضها. وعليه فالباحثة لا توافق على ما ذهب إليه سيادته من ذكره لهذا التقسيم، وترى أن الكور كانت موجودة فعلا، وهذا ما ذهب إليه العديد الكتاب.

كانت هذه آراء بعض الكتاب المحدثين فى التقسيم الذى استجد بمصر فى النصف الثانى من العصر الفاطمى، والذى استهدف إحكام قبضة الحكومة وتركيز السلطة بسبب قيام الفتن والثورات، خاصة تلك التى حدثت فى عهد الخليفة المستنصر، ومن خلال هذه النظرة تعرفنا على مدى الاختلاف الذى ظهر فى كتاباتهم وفى آرائهم، والذى يحملنا إلى عدم الاكتفاء بهذه الكتابات، بل لا بد من الرجوع لآراء الكتاب القدامى، والتى كانت مصادر لهم، وذلك للوصول إلى صورة أقرب ما تكون لواقع الحال بالنسبة للتقسيم الإدارى لمصر آنذاك، ومما هو جدير بالذكر أن الأقسام الإدارية المعروفة بالكور الكبرى لا تقابل فى

(١) أمين محمود عبد الله: تطور الوحدات الإدارية فى مصر العليا، ص ١١٠.

(٢) د. عبد المنعم ماجد: ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها، ص ٣٩٩.

عصرنا الحاضر أيا من المراكز الإدارية الحالية أو المحافظات، لأنها أكبر فى مساحتها من المراكز الإدارية، وأصغر فى مساحتها من المحافظات.[١]

وهكذا، وبعد القراءة والبحث والتمحيص والدراسة المقارنة بين ما ورد فى تلك الكتابات من آراء ووجهات نظر، تم التوصل إلى صورة لعلها تكون هى الأقرب لما كانت عليه تلك التقسيمات حينذاك.

وإذا كان الأمر كذلك، أى وجود الأقسام الإدارية المتفق عليها، والتى عرضت فى هذا الفصل، فمما لا شك فيه أن هذه الأقسام كانت تحتاج إلى إدارة، وإلى حكام أو ولاة يتولون أمر هذه الإدارة لكى تستقر الأمور بها. وهذا هو موضوع الفصل التالى.

(١) فتحى محمد مصيلحى: تجربة التعمير المصرية ص ٢٠٤.